

2- الصحة؛

3- السكنى والتعمير؛

4- الشبيبة والرياضة؛

5- التعليم العالي؛

6- التربية الوطنية؛

7- الشؤون العامة للحكومة؛

8- الطاقة والمعادن؛

9- الصناعة التقليدية؛

10- العلاقات مع البرلمان؛

11- الوظيفة العمومية.

بالنسبة للأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين إلى غاية يوم الثلاثاء 17 يوليو 2012:

- عدد الأسئلة الشفهية: 13 سؤالا؛
- عدد الأسئلة الكتابية: سؤال واحد؛
- عدد الأجوبة الكتابية: جواب واحد.

ولكم الكلمة السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الأمين. وطبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي للمجلس، توصلت الرئاسة بست (6) طلبات إحاطة، أولها للفريق الحركي، والكلمة لأحد أعضاء الفريق الحركي لبسط نقطة إحاطة المجلس علما، تفضلوا الأستاذ أفضاض.

المستشار السيد عبد القادر أفضاض:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة المستشارة، إخواني المستشارين،

بسم الله الرحمن الرحيم.

طبقا للمادة 128 من النظام الداخلي لمجلسنا الموقر، يشرفني باسم الفريق الحركي أن أحيط المجلس ومن خلاله الرأي العام الوطني بقضية طارئة تتعلق بالآثار السلبية الناجمة عن استغلال المقالع.

يعتبر قطاع المقالع من بين المجالات التي تعرف اختلالات كبيرة، سواء فيما يتعلق بتنظيم الاستغلال أو تحديد مستويات المراقبة والتتبع، أو فيما يخص استخلاص مواردها أو التأثير السلي على المحيط البيئي والاقتصادي المجاور لها.

فقد أضحت المقالع الحجرية المنتشرة بوسط الأراضي الفلاحية وبالقرب من التجمعات السكنية تشكل تهديدا مباشرا على البيئة والإنسان بسبب الغبار الناتج عن عمليات التجريف والطحن والغربة والتعبئة وحركات الآليات والشاحنات، بسبب تطاير الغبار الذي يحتوي على جزئيات دقيقة

محضر الجلسة رقم 826

التاريخ: الثلاثاء 27 شعبان 1433 (17 يوليو 2012)

الرئاسة: المستشار السيد عبد الرحمان أشن، الخليفة الخامس لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وتسع وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الثالثة والأربعين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الرحمان أشن، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون، السيدة المستشارة المحترمة،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل ذلك، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات. الكلمة لكم السيد الأمين، تفضلوا.

المستشار السيد أحمد حاجي، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

شكرا السيد الرئيس.

سيدي الوزير المحترم،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

في البداية أحيط المجلس الموقر علما أننا سنكون على موعد مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية مع جلسة عمومية تخصص للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 23.12 يغير بموجبه القانون رقم 28.00 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها.

بالنسبة للإعلانات والمراسلات التي توصلت بها رئاسة مجلس المستشارين:

توصلت الرئاسة بمراسلة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس طلب السادة وزراء الاتصال والصحة والشباب والرياضة بتقديم الأسئلة الموجهة لوزارتهم في بداية الجلسة، وعليه يصبح ترتيب القطاعات الحكومية في جدول الأعمال على النحو التالي:

1- الاتصال؛

يقع اليوم.

وابغينا نذكر أيضا بأنه لولا أبناء الفقراء لضاع العلم، وهادي ماشي مزايدات، واليوم ابغينا غير واش تقريو؟ راه العالم ديال اليوم هو العالم ديال المعرفة، بلا ما نزيدو التكنولوجيا واحترام الحريات وحقوق الإنسان، إلى غير ذلك.

غير ابغينا واش هاذ أولاد المغاربة يقرأو ولا لا؟ بل الأكثر من هذا نسمعو بأنه في بعض المؤسسات هناك نوع من التمييز، وكنسمعو بأنه كين اللي عندو معدل ديال 18 و19 وكيأخذوا ديال 17، وهذا كيطرح أكثر من تساؤل حول مصداقية هاذ المؤسسات اللي ترفض الولوج ديال أولاد المغاربة لهاذ المؤسسات.

طبعاً اللي عندو الفلوس راه تيقري أولادو في معاهد بـ 7000 و8000 درهم و10000 درهم للشهر، ولكن أنا نقول بما أنه غادي تكون إعادة النظر في صندوق المقاصة، وهاذ أولاد المزاليط خلصوا عليهم يقرأو من هذك صندوق ديال المقاصة اللي باغي يتم إعادة النظر فيه.

لذلك، فهذه المسألة هي ماشي مزايدة لا سياسية ولا غير ذلك، بل أننا احنا كبرلمان كيخصنا نرضو على الحكومة أنها تتحمل المسؤولية ديالها في أن أولاد المغاربة يقرأو بهاذ البلاد.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة الموالية لأحد أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار في إطار دائما إحاطة المجلس علما، تفضل الأستاذ المهاشي.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الرئيس، موضوع هذه الإحاطة يتعلق في نظرنا بإحدى أخطر المشاكل التي تهدد صحة وعيش المواطنين، ألا وهو خطر التلوث، وأخص بالذكر تلوث مياه واد سبو، حيث نشرت هذا الأسبوع إحدى الجرائد الوطنية حقائق صادمة حول ارتفاع نسبة تلوث مياه وادي سبو وما يشكله من أخطار مباشرة وحقيقية تهدد مجال عيش أكثر من 6 ملايين مواطن من سكان المغرب.

هاذ الواد الذي يتعرض للتلوث في منابعه بفعل بعض الصناعات وأنشطة السكان، يتعرض أيضا للتلوث من نوع آخر بفعل جرف الرمال من طرف شركة (Drapor) في مصبه بالمهدية حسب تقارير صادرة عن الخبراء والمختصين.

السيد الرئيس المحترم،

لقد سنت عدة قوانين وتم إبرام عدة اتفاقيات وطنية ودولية وتوج ذلك بالميثاق الوطني للبيئة، والذي تعهدت من خلاله الحكومة القيام بكل

تحدث ضررا بصحة المواطنين والغطاء النباتي وعلى مجمل النظام البيئي. فالساكنة المجاورة لهذه المقالع، وخاصة منهم الأطفال والشيوخ، أصبحت معرضة للأمراض التنفسية والحساسية على مستوى الجهاز التنفسي والعيون وأمراض عضوية خطيرة، فضلا عن التسربات السامة إلى الآبار والفرشة المائية المستغلة لأغراض السقي والشرب.

السيد الرئيس المحترم،

نحن لسنا ضد هذا النوع من الاستثمار، ولكن بالمقابل لا نقبل وجود خلل في دفاتر التحملات، وأول الشروط التي لا تحترم في دفتر التحملات هو عدم استعمال ماء لرش الغبار المتصاعد من المقالع، وعلى سبيل المثال لا الحصر المقلعين المتواجدين بتراب جماعة تيزوطين المحادية للطريق الرابطة بين مدينة العروي وجماعة أفسو.

إنه من الضروري استعمال الطرق الحديثة للحد من الآثار الناجمة عن تشغيل المقالع، الغبار والضوضاء والدخان... إلخ، وذلك من أجل الحفاظ على صحة المواطنين وسلامة البيئة.

كما يتعين على السلطات المختصة التدخل العاجل للحفاظ على ما تبقى من الأراضي الصالحة للزراعة، ولحماية مصادر المياه من التلوث وتدهور نوعيتها وإلى ضرورة إجراء دراسات الآثار البيئية لأي مشاريع تتعلق بالمقالع مستقبلا لوضع الضوابط القانونية والبيئية لمثل هذه المشاريع مع ضرورة إعادة تأهيل المقالع المستغلة وزراعتها بالأشجار، كما أنه يجب إشراك الغرف الفلاحية كمؤسسة دستورية قبل منح التراخيص الخاصة بالمقالع الحجرية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة الموالية في إطار إحاطة المجلس علما للفريق الفيدرالي، تفضل الأستاذ أفرياط.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدتان، السادة المستشارون،

اسمحوا لي في البداية بأن أذكر أن ما سنطرحه طرح بالأمس على مستوى مجلس النواب وطرح أيضا الأسبوع المنصرم بهاته القبة.

ويجب أن لا يعتبر بعض الإخوة أن الأمر يتعلق بسبق أو تسابق، بل إن الأمر بهم فلذات أجداننا، خاصة أن أولياءهم تكبدوا مصاريف تعليمهم، غادي نهضر شوية بالدارجة باش نتواصلو مع المغاربة.

اليوم واحد العديد ديال الطلبة ما كيتكنوش من أنهم يواكبوا الدراسات ديالهم، رغم أنهم حصلوا على واحد المعدلات كبيرة، وابغيت نذكر بأننا احنا وخاصة أننا كقابة في التظاهرات ديال فاتح ماي ولا في العديد ديال الاحتجاجات تنقلو "هذا تعليم طبقي وأولاد الشعب في الزناقي"، وهو ما

الماء الصالح للشرب، الآن مناطق كثيرة كنعرف انقطاع الماء، 4 أيام، 5 أيام، 6 أيام، في مناطق قروية اللي فيها الناس الفقراء، وفي واحد الوقت اللي 47 درجة.

راه امشيت شفت، راه مشكل اللي هو ما يمكنش يتصور الإنسان على أنه تقطع الماء على منطقة كاملة، وفي راسك هاذ المشكل هاذي 15 سنة والآن كل رمضان كيتقطع، جاي رمضان، الدستور الجديد من أحد الركائز ديالو أن الماء أصبح حق دستوري.

إذن لابد لهاذ المكتب.. راه هذا مشكل هاذ المكتب، هاذ المكتب ديال الماء والضو راه مشكل، لأن كاين الاقنطاعات ديال الماء وكاين الاقنطاعات ديال الضو يوميا.

زيادة على الاقنطاعات، الناس كنعفوت ادروك، الدراري الصغار ما عندهم ما يشربوا، في ثلاث أيام وأربعة أيام في 27 درجة ديال الحرارة، هذا راه منكر، والله حتى منكر، اعلاش؟ لأن كنعطبو منكم، السيد الوزير، السي الشوباني، الله يجازيكم بخير، هذا ماشي اتما اللي درتوا هاذ الشي، راه ما كترزايدوش في هاذ الشي، ولكن هاذ المكتب اللي كيقطع الماء على الساكنة الآن، خصكم توضعوا ليه حد، راه ما يمكنش للمواطن في هاذ الوقتية ديال رمضان، جاي رمضان وتقطع عليه الماء، وراه تقطع هاذي 4 أو 5 سنين كيتقطع الماء في رمضان.

وماشي غير كيتقطع في رمضان، كذلك أن المكتب الوطني للماء الصالح للشرب دار شي اتفاقية باش يتخلص من المواطنين على برا، شركة كنعطبو منه، وماشي كنعطبو منه، كنعطبو على المواطنين، لأنها كتسد إلى فتي بدقيقة ما خصتيش كتراد عليك من 30 درهم حتى 60 درهم، هذا منكر، باش من حق؟ باش من قانون؟ الحكومة إذا ابغات تدير شي قانون ديال الزيادة راه كنعطبو قانون.

الله يجازيكم بخير، راه هاذ المسألة أخطر ما يمكن، راه من ناحية الأمن، الآن عندنا في الجماعة في آيت ورير الآن الناس خارجين للزقة، آش غادي نقولو لهم؟ 10 سنين واحنا كنعطبو لهم غادي نجيبو الماء، راه الماء حق دستوري.

كنعطبو على أن السيد الوزير يوصل للسيد رئيس الحكومة على أنه خص يتدار واحد المجهود في هاذ العالم القروي، إذا ما كاينش الماء نجيبو الستيرنات، ولكن ما يمكنش نخليو الدراري والهائم ديال الناس فيهم العطش، ونقولو لهم صافي ما كاينش وصافي، الماء دبروا لروسكم، هذا ماشي أسلوب.

وبالتالي كنعطبو على أن السيد رئيس الحكومة يضغط على هاذ المكتب، هاذ المكتب راه كيف ما كيقولوا له خصو فيل زادوه فيلة، كان مكتب وطني ديال الماء خلطوهم في واحد ولا المكتب الوطني للماء والضوء، وكيتقطع يوميا.

نعطبو على أن في إطار الاختصاصات اللي معطين لكم كحكومة تشوفوا

الإجراءات الضرورية والاستثمارات اللازمة لحماية المجال البيئي الوطني وتحسين محيط عيش السكان.

ورغم تعاقب الحكومات والمسؤولين، لم نلمس حتى الآن ومعنا الشعب المغربي أي مجهود حقيقي لتحسين المستوى البيئي ومكافحة التلوث، بل الأخطر من هذا هو أن نسبة التلوث في ارتفاع مضطرد، وبالتالي تهديد عيش وصحة المواطنين في ارتفاع كل يوم.

السيد الرئيس المحترم،
المثير للانتباه أن تمويلات دولية منحت للدولة المغربية ولم يظهر لها أثر على أرض الواقع، وقد نبه تقرير المجلس الأعلى للحسابات إلى الاختلالات والتقصير من طرف وكالة حوض سبو في القيام بواجبها وهي الجهة المكلفة مباشرة بهذا الملف.

لذلك، السيد الرئيس، نطالب الحكومة بما يلي:
1- التدخل العاجل والفوري لاتخاذ التدابير اللازمة للبدء في معالجة وتنقية مياه وادي سبو، حماية لصحة الستة ملايين مواطن مغربي وحماية مزرعاتهم وماشيتهم؛

2- نطالب الحكومة بتنفيذ توصيات قضاة المجلس الأعلى للحسابات، والمتعلقة بتقصير وكالة حوض سبو في القيام بمهامها، وفتح تحقيق في الاختلالات التي تطرق إليها التقرير، على غرار التحقيقات التي تقوم بها محاكم المملكة في ملفات الفساد؛

3- أيضا نناشد الحكومة أن تتعامل مع ملفات الفساد بمقاربة شمولية، بعيدا عن الانتقائية وبعيدا عن المعايير السياسية.

وبالمناسبة، أطالب رئاسة ومكتب مجلس المستشارين بالإفراج عن تقرير لجنة تقصي الحقائق البرلمانية حول مكتب التسويق والتصدير. وإذا كان ما يبيع السيد الرئيس المحترم من طرح التقرير على الجلسة العامة، فنلتمس منه إصدار بلاغ للرأي العام يوضح فيه أسباب عدم طرح هذا التقرير خدمة للديمقراطية والشفافية وتفعيلا لمضامين الدستور.
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. والكلمة الموالية لأحد أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة في إطار إحاطة المجلس علما.

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزيرين،

إخواني، أخواتي المستشارات،

السيد الرئيس، في الواقع أنا دائما ما كنديرشاي مزايدات فيما يخص بعض المواضيع، ولكن كما يقال وصل السيل الزبي، اعلاش؟ لأن عدد كبير جدا من المناطق القروية، من المدن الصغيرة التي يسيرها المكتب الوطني

كل هذه التجاوزات وغيرها مما رصده تقرير المجلس الأعلى للحسابات من خروقات واختلالات بعدة مؤسسات عمومية، تفرض على الحكومة تحمل كامل مسؤوليتها بالنظر لما أقره دستور 2011 من مقتضيات تفرض مسؤولية الجهاز التنفيذي على المؤسسات العمومية وتديرها للشأن العام والأموال العمومية.

وفي هذا السياق، فإننا نطالب الحكومة بالتحرك العاجل والمسؤول لترتيب النتائج على كل ما رصده تقرير المجلس الأعلى للحسابات في كل المؤسسات العمومية التابعة لنفوذها، مع ما سيتطلبه الموضوع من جدية وحزم في ربط المسؤولية بالمحاسبة التي التزمت بها الحكومة كأولوية في تفعيل الدستور.

إننا في الفريق الاشتراكي، نعتبر المرحلة الجديدة التي يدخلها المغرب ينبغي أن تنهي بشكل تام مع ظاهرة الإفلات من العقاب وبشكل موضوعي وبعيد عن كل انتقائية، كما أن المحاسبة في نظرنا لا ينبغي أن تقتصر على العقوبات الحبسية في حق من ثبتت في حقهم الجرائم المالية بمحاكمة عادلة، بل ينبغي العمل على استرجاع الأموال...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة، السيدة المستشارة أنهيت حقك في الكلام، السيدة المستشارة، سأضطر لقطع الصوت السيدة المستشارة، السيدة المستشارة أنهيت حقك في الكلام، ولقد قطعت الصوت، ما يمكنك السيدة المستشارة تأخذي أكثر من وقتك الله يجازيك، السيدة المستشارة الله يجازيك بخير.

السيدة المستشارة، السادة المستشارين، الله يخليكم، راه خصنا احنا نعرفو كيفاش نكيفو الأسئلة ديالنا مع الوقت الممنوح لنا، لأنه إذا مشينا نتساهلو في الوقت مع هذا راه ما غاديش نخرجو، يعني كنعمره الإخوان اللي مرتبين عندنا في جدول الأعمال.

وبالتالي الكلمة الأخيرة في إطار إحاطة المجلس علما، أرجوك الأستاذ تشكيل من بعد. الكلمة الأخيرة في إطار إحاطة المجلس علما دائما للفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية، الكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق، تفضل الأستاذ البار.

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أختي المستشارة، إخواني المستشارين،

إن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية يريد بهذه الإحاطة أن يثير انتباه الرأي العام والحكومة على وجه الخصوص بظاهرة أصبحت تشغل اهتمام الرأي العام الوطني والمتمثلة في الاحتجاجات والمظاهرات التي اعتاد الشارع المغربي أن يشاهدها باستمرار أمام المصالح الإدارية والاجتماعية،

هاذ المكتب هذا، عندو إمكانيات كبيرة، عندو إمكانيات مالية كبيرة جدا والدور ديالو هو يوصل الماء للمواطنين، ما يخليناش احنا كجماعات وكسلطات وكناس كنتغوتو على الكذوب.

نتمنى على أن هاذ الرسالة توصل، وأنا عندي الثقة فيكم على أنه غادي تضبطوا هاذ الأمور وغادي تزيروا هاذ الناس، إذا ما قادينش يمشيو في حالهم، اللي ما قادش يقوم بهاذ الواجب يمشي في حالو. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا جزيلًا، تبارك الله عليك. الكلمة الموالية للفريق الاشتراكي في إطار إحاطة المجلس علما دائما، الأستاذة زبيدة.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياذ:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين، أختي المستشارة،

أتدخل، باسم الفريق الاشتراكي، من أجل إحاطة المجلس علما بما تضمنه التقرير الجديد للمجلس الأعلى للحسابات من معطيات ترصد اختلالات في تدبير وتسيير مجموعة من المؤسسات العمومية ومن ضمنها مؤسسة مكتب التسويق والتصدير.

ومعلوم أن مجلسنا الموقر شكل منذ شهور لجنة لتقصي الحقائق، أنهت أشغالها وأعدت تقريرها الذي ننتظر عرضه على الجلسة العامة في أقرب الأوقات.

وفي انتظار ذلك، فإننا ننبه إلى خطورة الانتهاكات التي سجلها التقرير الأخير للمجلس الأعلى للحسابات بخصوص تسيير مكتب التسويق والتصدير.

لقد أدى نظام تمويل الفلاحين إلى تراكم ديون كبيرة، منها ما تفوق 13 مليار مشكوك فيها، ولازال المكتب يستمر في نفس النظام رغم أن لجنة وزارية مشتركة أوصت بإيقافه منذ 2005.

كما أن عدة عقارات.. كمين واحد المجلس الحكومة معنا هنا داخل القبة.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلي السيدة المستشارة، واصلني.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياذ:

كما أن عدة عقارات فوتت بأثمان جد بخسة بالمقارنة مع قيمتها الحقيقية، حيث أنه ما بين 2006 و2008 فوتت عدة عقارات مهمة بأثمان جد بخسة بالدار البيضاء والصويرة وإفران وغيرها من المدن التي تتوفر فيها هذه المؤسسة على أراضي وفيلات واسعة بيعت بأجنس الأثمان.

والتي أصبحت نموذجا مألوفا عند عامة المواطنين.
وإذا جزمنا أن هذا السلوك يعتبر حضاريا ويدخل في باب الديمقراطية وحرية التعبير، تماشيا مع روح الدستور الجديد ومضامينه الذي يوأ بلادنا المكانة الحضارية المتطورة وصفها في مصاف الدول الديمقراطية عالميا، غير أن هذه الحرية أصبحت تستغل من طرف البعض في غير موضوعها، ولأبسط الأسباب غالبا ما تتحول إلى ما لا يشرف بلادنا ويعكر صفو الجو الديمقراطي الذي نناشده جميعا، الشيء الذي يتطلب من جميع المسؤولين، خاصة السلطات المحلية والإقليمية وكل الجهات المختصة مباشرة هذه الاحتجاجات بالتجاوب مع مطالبها والحد منها محليا للتخفيف من الضغط الذي تتعرض له المصالح المركزية، والذي يؤثر سلبا -لا محالة- على عملها، مع ما يواكب ذلك من تعطيل وتأخير للإجراءات التي تكون ضرورية لخدمة مختلف شرائح المجتمع المغربي، وكذلك يعرقل مسيرتنا التنموية.

المستشار السيد عبد المجيد الحنكاري:

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد الرئيس المحترم،
السادة الوزراء المحترمين،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،
السيد الوزير المحترم،

لقد جاء التصريح الحكومي بمسائل أساسية تتعلق بتثبيت الهوية الوطنية، مستندا في ذلك على بعض مقتضيات الدستور الجديد. وبالرجوع إلى بعض البرامج الإذاعية والتلفزية التي يقدمها القطب العمومي والمتعلقة بالطابع الحضاري والتاريخي والثقافي جد ضعيفة، سواء من حيث العدد أو المدة الزمنية المخصصة لها.

فكيف، السيد الوزير، للأجيال الصاعدة أن تعزز بتاريخ وحضارة أجدادهم وبلادهم وقنواتنا تسخر إمكانيات مالية وبشرية وتقنية هائلة لإنتاج برامج الترفيه الهزيلة ولدبلجة المسلسلات الماراطونية النافهة التي لا تتماشى مع قيمنا الأخلاقية؟

لهذا، نسائلكم السيد الوزير: ما هي التدابير التي ستعتمدها من أجل جعل إعلامنا يساهم في التعريف وتربية الناشئة على قيم المواطنة الحقة بالاعتماد على البرامج الواقعية للهوية المغربية؟
وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب على السؤال، تفضلوا السيد الوزير.

السيد مصطفى الخلفي، وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد المستشار المحترم،

أجدي بشكل إجمالي متفق معك، أنت طرحت مشكلا حقيقيا والجميع أو عدد من الفئات والتوجهات في المجتمع كطرحه.

على مستوى التدبير، الإجراءات التي كائنة كإين:

أولا، إرساء لجنة الأخلاقيات. دفاتر التحملات من 2006 نصت على أنه داخل قنوات الإعلام العمومي خاص تكون واحد لجنة الأخلاقيات، هاذ اللجنة للأسف مكتوبة على الورق وغير مفعلة، ما عمرها أحدثت.

وقد يؤسفنا، حضرات السادة والسيدات، يؤسفنا كثيرا إذا علمنا أن جل هذه الاحتجاجات لا تتطلب سوى العناية بمصالح المواطنين أو الوفاء بالتزامات الخدمات الاجتماعية التي يتعهد بها، كما يحدث حاليا في مدينة جرادة حيث غياب التواصل والتراجع عن التعهدات من طرف السلطة المحلية يعطل ومنذ مدة عمل شريحة مهمة من المهنيين، نتيجة تعنت السلطة المحلية ودخولها في عناد غير مسبوق وغير متكافئ تبقى بلادنا في غنى عنه خاصة هذه المنطقة النائية.

نفس الشيء، تقدم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بإحاطة فيما يخص معاناة أرباب الصيد بالأشباك العائمة المنجرفة بطنجة، ولحد الآن ومنذ 29 يوم لازال الأمر غائبا وغياب المسؤولين.
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا جزيلا السيد المستشار، وبهذا نكون قد أنهينا عرض إحاطات المجلس علما.

أرجوك الأستاذ شكيل إذا لم تكن هنالك ضرورة ملحة لإثارة هذه النقطة، وإذا كان الأمر يتعلق بتدبير الجلسة فقد أعدنا المياه إلى مجاريها وسنطلق في معالجة الأسئلة الشفوية.. تفضل، شكرا جزيلا للسيد المستشار.

ومباشرة سنشرع في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة وعددها 20 سؤالا، 8 منها آنية موجهة لكل من قطاعات السكنى، التعليم العالي، الشباب والرياضة، الصحة، الشؤون العامة، و12 سؤالا عاديا موزعة على قطاعات السكنى، التربية الوطنية، الصحة، الشؤون العامة والحكامة، الاتصال، الطاقة والمعادن، الصناعة التقليدية، والعلاقات مع البرلمان، والوظيفة العمومية.

ونبدأ بأول سؤال وهو موجه إلى السيد وزير الاتصال.. اسمح لي

ولهذا، وضعنا من أولى الأولويات إرساء هاذ اللجنة وتبدا تشتغل.
ثانيا، التنصيص على واحد العدد ديال البرامج اللي مرتبطة بتاريخ البلاد وحضارتها وثقافتها، ولهذا في برنامج هذه الحكومة:
أولا، تعزيز هذا النوع من البرامج على مستوى القناة الرابعة اللي غادي تولى القناة الثقافية التربوية؛
ثانيا، برامج حول تاريخ البلاد وثقافتها في مجموع القنوات؛
ثالثا، تفعيل دور الوسيط، هذا واحد البرنامج اللي مع الجمهور كيتفاعل.

إذن هذا الإجراء الأول، هذا المستوى الأول ديال العمل ديانا على مستوى شركات الإعلام العمومي.

المستوى الثاني اللي أيضا كنشغلو فيه وهو الآن قانون الاتصال السمعي البصري يحتاج إلى مراجعة حتى تتم ملاءمته مع مقتضيات الدستورية. المقتضيات الدستورية، الفصل 165 يقول بأن الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري تسهر على التعددية وعلى حرية المعلومة في إطار احترام القيم الحضارية وقوانين المملكة، وبالتالي المفروض الآن في إطار مراجعة القانون أن نغزز وتقوي من دور الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري وأن نغزز الفرص ديال الجوء إليها باش تكون هي المؤسسة التي تسهر على هذا الأمر وتوفر لها الإمكانيات.

من الناحية العملية، هاذي مدة أصدرت الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري دليل حماية الجمهور الناشئ، خصو يتفعل باش السلطة التنفيذية ماشي هي اللي كندخل في الإعلام اللي هو مفروض إعلام تعددي وحر لكن مسؤول، عندنا هاذ هيئة التقنين.

ثم أخيرا، هذا هو الإجراء الرابع اللي كنشغلو عليه في إطار العلاقة مع المجتمع المدني، تفعيل المادة 4 اللي كتنص على أن الجمعيات ذات النفع العام من حقها حتى هي تلجأ للهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، باش المجتمع المدني يتحمل حتى هو المسؤولية ديالو فيما يهم الدفاع على الهوية المغربية والتقوية ديالها، وإلا في ظل زمن العولمة الآن كينة تنافسية حادة، المئات من القنوات الفضائية وحتى إذا ما قدمناش واحد البديل قوي، منفج، يجي حرية الإبداع في افتتاح على الحضارات الإنسانية بشكل حقيقي غادي توقع لنا إشكاليات.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب، الأستاذ الحنكاري تفضلوا.

المستشار السيد عبد المجيد الحنكاري:

شكرا السيد الوزير على هذه الإيضاحات التي قدموها لنا. إلا أن كما تعلمون، السيد الوزير، أن نسبة المشاهدة ديال القنوات التلفزية تزداد مع

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على تعقيب السيد المستشار، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

إن شاء الله هاذ المجال كينة واحد التجربة دولية اللي مفروض خصنا نشغلو عليها، وهو أن العمل البرلماني، المؤسسة البرلمانية كتكون حتى هي طرف فاعل في تتبع الأداء ديال الإعلام العمومي، هذا أمر أول اللي خصنا نشغلو عليه.

وثانيا، كنبشركم أنه كين تفكير في إحداث قناة للأسرة والطفل، كين اتفاق حول هاذ الموضوع من حيث المبدأ، وإن شاء الله غادي تحاول تملأ واحد الجزء من الفراغ.

أما شهر رمضان فمن السابق لأوانه الحديث، والجميع يأمل أن يكون رمضان المقبل نقلة نوعية في تعامل الإعلام العمومي مع انتظارات المشاهدين المغاربة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، ونشكره على مساهمته معنا في هذه الجلسة، وننتقل إلى السؤال الثاني الموجه إلى السيد وزير الصحة، وهو حول تسجيل حالات.. أرجوك، كين السيد الوزير؟ تفضلوا السيد الوزير، الكلمة لكم.

السيد الحبيب الشوباني، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

شكرا السيد الرئيس.

هو وزير الصحة الآن في جلسة تشريعية في مجلس النواب، تأخرت أكثر مما كان متوقعا، فالتمس منكم إحالة الكلمة على السيد وزير السكنى والتعمير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن نرجع إلى البرنامج كيف كان مسطرا في البداية، ونعطي الكلمة

أولا، إشراكها في وضع النصوص المرجعية، ولكن كذلك في وضع كل ما هو مرتبط بطلبات العروض، وحتى في مكاتب الدراسات التي غادي يتم الاختيار ديالها.

كتشارك إذن هذه الجماعات في انتقاء هذه المكاتب ديال الدراسات، وكذلك في أشغال اللجنة المحلية لتأطير وتتبع مختلف المراحل ديال الدراسة. كتسهر كذلك الوكالات الحضرية بصفتها الجهة المشرفة على تتبع وضع هذه التصاميم وعلى اتخاذ كافة التدابير باش تضمن أن هذه الوثائق تكون متوافق بشأنها حتى مع الجماعات المحلية وتكون مواكبة لتطلعات مختلف الفاعلين، وبالطبع على رأسها هذه الجماعات.

كتعتبر كذلك اللجنة التقنية المحلية التي كينص عليها القانون مرحلة أساسية في هذا المسلسل ديال إعداد تصاميم التهيئة، وتم الموافقة ديال جميع المتدخلين، بمن فيهم الجماعات المحلية والسلطات الإقليمية وغيرها، على هاذ المشروع ديال التصميم ديال التهيئة قبل عرضه على المراحل الأخرى، وتعلمون أنه في مرحلة البحث العمومي كذلك بإمكان الجماعات المحلية أنها تدلي بشكل شبه نهائي بالملاحظات ديالها.

وقبل المصادقة القانون ديال التعمير ينص على ضرورة إحالة هاذ الوثيقة على مجلس الجماعة من أجل أنه يدلي بملاحظات، وييدي كذلك الاقتراحات في إطار الاختصاصات التي هي محولة له.

اللي كتقتروه اليوم هو أننا نعلم بأن كايين مشاكل على هذا المستوى وأن هاذ التصاميم ديال التهيئة كتأخذ وقت طويل جدا من أجل وضعها، فبالثالي هاذ المساطر خصنا نخففوها، والمرجعية التي كتطلقو منها بالنسبة لتصاميم التهيئة يتعين أن تكون مرجعية توجيهية، مرجعية تأطيرية، ونخليو للجماعات، للوكالات الحضرية القدرة لاتخاذ قرارات توابك التطور العملي التي كتعرفو الساحة ديال مختلف الأنسجة القروية والحضرية التي كتعرفوها. في هذا الاتجاه، نشغل اليوم من أجل تبسيط هذه المساطر ومن أجل أن تكون للجماعة دورا أساسيا لأنها ابتناق ديال المواطنين والمواطنين من خلال صناديق الاقتراع، وبالتالي ضروري أن يكون لها رأي أساس في بلورة ما يهم مستقبل المدن والقرى المعنية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب، تفضلوا الأستاذ قديري.

المستشار السيد فؤاد قديري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير،

الثقة - كما يقال - لا توصف ولا تكتب وإنما تحس، واحنا عندنا إحساس بأنك صادق، وتقدر لك حرصك على تقديم صورة عادلة لتطورنا

السيد المستشار من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، موضوع السؤال الموجه إلى السيد وزير السكنى حول دور المجالس الجماعية في وضع تصاميم التهيئة، الأستاذ بنشايب تفضل.

المستشار السيد محمد بنشايب:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الأخوات والإخوان،

السيد الوزير، لقد عرف المغرب كباقي المجتمعات المعاصرة ظاهرة التعمير في بداية القرن العشرين وذلك نتيجة النمو الديموغرافي والعمري السريعين، وبلا شك أن مثل هذه التحولات ترتبت عنها مجموعة من المشاكل والالتزامات، وعلى رأسها تنظيم إدارة المجال الحضري.

الشيء الذي بات يتطلب العمل على إيجاد آليات قانونية مضبوطة لتجاوز المشاكل وتحقيق تنمية عمرانية منسجمة، عن طريق ما يسمى بالتخطيط الحضري، علما أن تصميم التهيئة يعتبر أول وثيقة تعبيرية عرفها قانون التعمير المغربي وأول مخطط تنظيبي اعتمدت عليه السلطات الإدارية في عهد الحماية لتنظيم استعمال العقارات وإنجاز التجهيزات الأساسية والمرافق العامة.

ونظرا للأهمية النظرية العملية لتصميم التهيئة، على اعتبار أنه هو الذي يعود له الفضل في إنتاج أحياء منظمة ومنتظمة ومنسجمة داخل مدن حضارية بالمعنى الحقيقي للكلمة بالمواصفات المطلوبة، إلا أنه مع الأسف، السيد الوزير، طريقة إعداد تصاميم التهيئة وتبني الوثائق الضابطة لها المعمول بها، ولا يزال يعمل بها في التصاميم الجديدة، تبقى غير فعالة فيما يخص احترام الأهداف المتوخاة من تصاميم التعمير المصادق عليها، نظرا للمجال الواسع المتاح للمسؤولين عن التعمير بالأقاليم والجماعات المحلية، مسؤولين ومنتخبين، فيما يخص تأويل النصوص والوثائق، الشيء الذي يفتح باب المساومة في بعض الأحيان.

السيد الوزير، هل لكم تصور في إعداد تصاميم التهيئة وضوابطها عبر وثائق تعبيرية مضبوطة وشفافة وملزمة غير قابلة للاجتهد من أي كان بعد اعتمادها رسميا؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير.

السيد محمد نبيل بنعبد الله، وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة:

شكرا لكم السيد المستشار على هذا السؤال. بداية أريد أن أؤكد لكم بأن قانون التعمير 12.90 في المادة ديالو 23 كينص على أن تصاميم التهيئة كتوضع بمبادرة من الإدارة المعنية، أي وزارة السكنى والوكالات الحضرية عمليا، وبالمساهمة ديال الجماعات المحلية وإشراكها في كل المراحل:

العقار وفي فضاءات أخرى، وقد تكون لهم مسؤوليات على مستويات أخرى، وبالتالي خصنا نعرفو راسنا غدا لما غادي نراجعو هذه المسطرة لمن سنسند هذه المهام؟

كاين جوج دبال الطرق ديال الاشتغال، إما هاذ الشي كيتعمل بالعلن وأمام الملاء، ولكن شريطة أن تكون هناك مقارنة تعمرية اللي كنجعل أن تكون هناك عدالة تعمرية باش اللي اخذت له الأرض ديالو ودرت فيها تجهيزات عمومية أو مناطق خضراء وآخر أغنيته لأنه من 10 دراهم ولات الأرض ديالو تنسوى 1000 درهم، خص تكون هناك موازنة اللي تجعل أنه اللي جات فيه التجهيزات العمومية تكون هناك إجراءات لتعويضه من أجل أنه ما يضيعش، أما الآخر اللي أغناه الله خصو يساهم، وأنداك يمكن نوجدو الحلول.

أما في المقاربة الحالية، إذا خرجنا للعلن بهذه الطريقة واحنا ما عندناش هاذ المرجعية، ما يقع هو أنه كنوليو في تضارب أكبر ديال المصالح، وبالتالي كنوليو في واحد المشكل كبير اللي أعتقد بأنه الوكالات الحضرية تفضل في بعض الأحيان أنها فيما يتعلق بالمساطر الأخيرة من بعد الاستشارة أنها تتحمل مسؤوليتها.

هل هناك تدخلات على مستوى الوكالات الحضرية من قبل أصحاب المصالح؟ هذا أمر كتبعوه بصرامة، وإذا ثبت أنه في مرحلة من المراحل ديال تصاميم التهيئة، الوكالة الحضرية خضعت لذلك، احنا مستعدين أننا نتخذو الإجراءات المناسبة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

موضوع السؤال الثاني الموجه إليكم دائما، السيد الوزير، هو حول حماية المدن العتيقة، والكلمة لأحد السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد حميدي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد أصبحت المدن العتيقة بأحيائها القديمة غير قادرة على التكيف بشكل ملائم مع أنماط الحياة والإنتاج المعاصر، ودخلت في مسلسل تدهوري يصعب التحكم فيه لتشكّل بذلك مجالا لا يسمح بالتطور، فتصميم الطرق والأزقة يعيق نمو وتطور الأنشطة، كما يصعب تغيير أو تجديد أو إصلاح البناءات، نظرا لالتصاق المنازل بعضها البعض وإضافة إلى أن الوضع القانوني للملكية وصل إلى درجة كبيرة من التعقيد، كما أن شروط التطهير الضعيفة والكثافة السكانية العالية وندرة التجهيزات تدفع بأغلب الأسر

العمراني وتطورنا الحالي بشكل عام.

فقط واقع الممارسة اليوم ماذا يقول؟ كيقول لك أودي، السيد الوزير، بأن المجالس الجماعية تفاجأ كما تفاجأ الساكنة بمحتوى وتفصيل تصاميم التهيئة، في حين أن هناك مجموعة من المتدخلين على رأسهم الإدارة الترابية، الوكالة الحضرية، مفتشية التعمير وغيرها من المصالح الإدارية، هاذ المتدخلين الذين يبدلون ويغيرون بدون أدنى حرج.

والأدهى والأمر، السيد الوزير، هو أن هناك جهات نافذة ومنتفذة على المستوى المحلي بطبيعة الحال، جهات تعرف من أين تأكل الكتف، تتدخل وتوجه تصاميم التهيئة على هواها وخدمة لمصالحها حتى ولو كان الثمن إلحاق الضرر بالملاكين الصغار والمتوسطين مما لا حول لهم ولا قوة، الناس اللي ما استطعوش يطلعوا قبل الألوان على تصاميم التهيئة أي قبل فتح باب البحث العمومي أو (L'enquête publique).

السيد الوزير،

ظهر 52 كرس لأكثر من 38 سنة احتكار الإدارة لتصاميم التهيئة ليأتي بعد ذلك قانون 12.90، جاء قانون 12.90 ناسخا ظهر 52 وواعدا بمقاربة تشاركية، تضمن الحق للمجالس الجماعية في المساهمة الفعلية والحقيقية في إعداد ودراسة تصاميم التهيئة على تصور من سن هذا القانون على أن هاذ الجرعة الزائدة للنهج الإفصائي التصفوي الذي يمارس في حق المجالس الجماعية سيجد طريقه إلى الزوال.

للأسف الشديد، السيد الوزير، استمرت الإدارة في تنطعها والتفافها على النصوص القانونية، ومن هنا تنشوف بأنها خلقت سجلا فقهيها حول التهمة القانونية لمصطلح المساهمة، المساهمة الفعلية والحقيقية في إعداد ودراسة التصاميم التهيئة.

السيد الوزير المحترم،

تصاميم التهيئة والمخططات التوجيهية بشكل عام هي المدخل الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وهي المسؤولية الأولى للمقاة على الجماعات المحلية، كما يقضي بذلك الدستور، وبالتالي لا بد أن تشركوا بصفة فعلية هذه المجالس.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة:

شكرا لكم السيد المستشار. أعتقد أنه خصنا نكونو صرحاء فيما بيننا، وهاذ الشي اللي كنتنظروا مني ربما المسألة فيها مصالح وتضارب ديال المصالح، والطريقة باش كنوضعو التصاميم ديال التهيئة خصنا نعرفو بأن هاذ المصالح كتهم أطراف متعددة، ناس يشتغلون في العقار، وقد يشتغلون في

الآخرين اللي احداك، إذن هادو كذلك كنعين أن تكون هناك مهارة خاصة، لذلك نحن نعتبر أن الإطار القانوني جزء.

والمسألة الثانية هي الأداة ديال التدخل. الأدوات ديال التدخل اللي موجودة اليوم غير ناجعة، كاي (ADER) ديال فاس، إمكانياتها محدودة، وكونت ربما واحد المهارة معينة لكنها غير كافية.

ثم يتعين أن تتوفر على إمكانيات مالية حقيقية. إذا ابغينا نتدخلو في هاد الأنسجة العتيقة خصنا تكون عندنا إمكانيات هائلة، ربما بالتدرج، لكن خص نوفر هذه الإمكانيات.

لذلك، احنا بالإضافة للاقتراحين الأولين أي النص القانوني، ثانيا الأداة ديال التدخل، وعندنا مقترحات غادي تقدموها، وتمنى أنها تسلك المسطرة ديالها التشريعية، هناك ضرورة أن نوفر مداخل جديدة. كنعرفوا بأن الصندوق ديال السكن، ديال التضامن للسكن ينطلق من رسم على الاسمنت، احنا كنعرفوا في إمكانية أنه يفرض رسوم على مواد بناء أخرى، والآن نحن بصدد دراسة ذلك، وربما نتمنا أنه في القانون المالي ديال 2013 أننا نوفر هذه المداخل الجديدة، مما سيستج لنا أن نتدخل فعلا بقوة في هذه الأنسجة العتيقة وأن نبدأ معالجة حقيقية اللي تجعل أننا ما نعالجوش فقط المباني الآيلة للسقوط، بل أننا نعالج نمط الحياة، الإطار العام ديال الحياة، نعملو على التخفيض من كثافة السكن اللي كاينة بهذه المدن، ما يمكنش هاد المدن اليوم تأوي كل الناس اللي فيها، لأن كنعرفوا بأن كل بيت كتوجد فيه 6، 7، 8 ديال الأسر، في بعض المرات 10. إذن هذه المقاربة سنعمل على بلورتها، إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. تفضل السي..

المستشار السيد أحمد حميدي:

شكرا السيد الوزير.

بكل صراحة نسأل أنفسنا قبل أن نسأل، السيد الوزير، وهو هناك إستراتيجية ديال الدولة، هاد المآثر تابعة لوزارة الثقافة، ولكن أعطيت من طرف الدولة لوزارة الإسكان نظرا للإمكانيات اللي عندها، ودابا كنسمعو من السيد الوزير بأن الإمكانيات ضعيفة، مع العلم بأن، السيد الوزير، نتساءل ما مال الأموال الباهظة التي أسرفت في مكاتب الدراسات حول المدن العتيقة؟

إذن خصنا نكونوا واضحين اشوية وغادي نكشفو الملفات، ولو أنك، السيد الوزير، احنا شقنا فيك بأن شبرت واحد الطريق آخر اللي ما شبروهش بعض الوزراء اللي كانوا كيقولوا بأن هناك ملفات فساد غادي يجيدوها، أنت قلت بأن العمل، إذن تنتظرو هاد العمل لأن غادي يكون بكل صراحة ملموس، وهناك خطر يهدد الساكنة، وإذا ابقينا ننتظر هاد الأيام اللي كيقولوا بأن "سوف نرى، سوف نرى" كثرة التسويق، لأن هذا

المسورة والمتوسطة إلى ترك المدينة القديمة، في حين تأتي الأسر المهاجرة الجديدة لتسكن في البنايات القديمة بكثافة سكانية أكبر، مما يؤدي إلى تسارع تدهور هذه البنايات وخير دليل المدينة العتيقة بالدار البيضاء 110.000 نسمة 250 ألف مسكن، 20% منها محرومة من المياه و6% تفتقد للكهرباء، عدد المنازل غير المؤهلة للسكن حوالي 3000 منزل آيلة للسقوط، نمط إسكاني خطير ولا إنساني بحيث يقطن في الشقة الواحدة معدل 5 أسر، يستعملون دورة مياه واحدة ووجود مشاكل كبيرة في التطهير.

وهناك إحصائيات عامة، عدد المغاربة القاطنين بالمنازل الآيلة للسقوط حوالي مليون، 50% من منازل المدينة العتيقة بفاس آيلة للسقوط، أرقام صادرة عن لجنة التوعية التي أحدثتها وزارة الداخلية.

ونظرا لهذا التطور الذي تعرفه المدن العتيقة والخطر الذي أصبحت تشكله على ساكنتها نظرا لكون أغلبها أصبحت آيلة للسقوط كما وقع مؤخرا بالدار البيضاء، حادث الانهيار الذي أودى بحياة عدة أفراد من أسرة واحدة، فإننا نسائلكم، السيد الوزير: ما هي الإجراءات والتدابير التي اتخذتها وزارتم لأجل حماية وصيانة الأنسجة العتيقة بالمدن المغربية؟ وما هو برنامجكم للمحافظة على طابعها التاريخي والحضري؟
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الجواب.

السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة:

شكرا لكم السيد المستشار.

أعتقد أن المشاكل اللي عرضتها هي مشاكل معروفة. اليوم المشكل ديالنا هو كيف نعالج هذا الوضع؟ لأن هاد الأنسجة العتيقة هادي عقود واحنا كنعلمو عليها والحالة ديالها كترداد تازما، ولذلك هناك حتى دراسات اللي تعملت من قبل البنك الدولي من أجل دراسة هاد النسيج هذا، وهاد الدراسة كانت كتهدف إلى أنها توضع إستراتيجية لتنمية المدن التاريخية المغربية في إطار تشاركي لضم كل الوزارات المعنية: السكنى، الداخلية، الثقافة، السياحة، الصناعة التقليدية.

المشكل ديالنا اليوم هو كيف سنعمل؟ رأيتم أنه هناك خطر الآن حقيقي والدار البيضاء أسوأ دليل على ذلك، وفي هذا الاتجاه اليوم احنا كنعبرو بأنه - بداية - يتعين أن نوفر إطارا قانونيا باش نتدخلو. هاد الإطار القانوني ما موجودش، كنعرفوا الصعوبات اللي كاينة، الملك ديال من؟ أشنو هي الأسر اللي معنية؟ عادة اللي كيكونوا في وسط الديور كيكونوا كارين، المشكل الآخر اللي مطروح هو أنه باش نتدخلو تقنيا على مستوى المباني ما كنعلموش أننا نتدخلو لأن الأمور كتطلب تقنية عالية، وفي بعض الأحيان إلى ابغيتي نتدخل يمكن لك تبغي تعالج دار معينة تطيح جوج

هناك مقارنة مختلفة، والآن تعلمون أن هناك لجنة يرأسها السيد رئيس الحكومة من أجل، انطلاقا من موضوع الدار البيضاء، أننا، إن شاء الله، نبلور هذه المقاربة.

خصنا القانون الجديد، ماعندناش، خصنا أداة التدخل، ماعندناش، عندنا (ADER) في فاس وعندنا العمران كتحاول وما عندناش اختصاص في الموضوع، ماشي المهنة ديالها.

العمران كنعرف تمشي لمنطقة معينة وتدير تجزئات أو تفتح شراكة مع القطاع الخصوصي باش يبنو السكن الاجتماعي أو غير ذلك، ما كنعرفش تتدخل، هذه مهنة خاصة، حرفة اللي خص الواحد يكون عندو التقنيات ديالها، ثم يتعين أن تتوفر على إمكانيات مالية إضافية لأن أساس الصندوق ديال السكن اليوم كتمشي في محاربة مدن الصفيح وفي إعادة هيكلة المدن.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الثالث والأخير الموجه إليكم دائما السيد الوزير. موضوع هذا السؤال التعويض عن أشجار سيدي الطيبي، والكلمة لأحد من الفريق الدستوري، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد الغازي اغرابية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

الموضوع الذي أود إثارته يتعلق بتوزيع مبالغ مالية مهمة تقدر بما يقرب واحد مليار و500 مليون سنتيم لنوي الحقوق من الجماعة السلالية الذي أنجز عليها المشروع، وهذا بناء على محاضر، بعضها لا يستند على معطيات صحيحة وتشوبه العديد من الخروقات، هذه المبالغ التي استفاد منها أشخاص غير مؤهلين للتعويض، وهذا ما يعتبر تبذيرا للمال العام.

لنا نسألكم، السيد الوزير، عن المعايير التي اعتمدها مؤسسة العمران في توزيع هذه المبالغ رغم أنها لم توقع على المحاضر؟
وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للجواب.

السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة:

شكرا لك السيد المستشار.

غير نعاود نأكد لكم بأنه عندما يتعلق الأمر بتعويض أو بلواخ، وزارة السكنى ما كتوضعش اللواخ، هذه مسألة أساسية، وربما هذا الأمر يتعين

لا يرحم المواطن البسيط الذي يسكن.

ثم تكلمتم بأن هناك متدخلين، هناك صناع تقليديين، واحد الحركية اللي كيقوموا بها داخل هاذ المدن العتيقة، فيما يخص حتى التنشيط ديال السياحة، ولكن هم أنفسهم مهددين.

إذن هناك وعد من وزارة الإسكان واللي خصصت واحد 630 مليون درهم من صندوق التضامن للسكن لدعم برامج إنقاذ المنازل الآيلة للسقوط خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2010. إذن نتساءل، السيد الوزير، ولو أتم ما كتشوش مسؤولين في هاذ الطرف، ولكن هناك استمرارية ديال الإدارة.

إذن خصنا تكون عندنا جرأة وغادي نقولو فين كين إخفاق وفين كين العطاء وأشنو هو البرنامج ديال الوزارة باش غادي نقودو هذه المدن العتيقة؟ لأن هي واحد الإرث - بكل صراحة - اللي كيتتمتع به المواطن المغربي، وكذلك السائح اللي غادي يزور بلادنا.

إذن خصنا، السيد الوزير، واحد الإجابة اللي تكون جد صريحة وواضحة.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد.

السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار.

فقط أؤكد لكم بعض الملاحظات:

أولا، فيما يتعلق بالدراسات اللي كتعمل رغم القيمة ديالها هي دراسات اللي هاذ القيمة ما كتمثل إلا الجزء القليل جدا مما نحن في حاجة إليه من أجل معالجة الموضوع.

الموضوع يتطلب ملايين الدراهم، بل العشرات، إذا درنا تقييم الآن ديال أشنو غادي نختاجوه بالعشرات ديال الملايير ديال الدراهم، إذن لا 600 مليون ولا هي 700 كافية باش تحل هاذ المشكل؛

ثانيا، أساسا هذه الدراسات عملت بتمويل خارجي، ابحال اللي تكلمت لكم على التمويل ديال البنك الدولي؛

ثالثا، الآن اللي كيمنا هو أننا في 630 مليون اللي تكلمتو عليها راه تعالجت المئات ديال المباني، لكن الأمر يتعلق اليوم بعشرات الآلاف بمئات الآلاف، 120 ألف - 114 ألف، في آخر إحصاء اللي عملناه احنا ربما الآن تزداد، الله أعلم، ما عنديش الرقم بالضبط الآن، احنا بصدد القيام بإحصاء جديد من بعد الكارثة اللي وقعت بالدار البيضاء.

إذن الأمر يتطلب أننا نقاربه بشكل مغاير تماما، إذا ما ابغيناش نكررو هاذ الهضرة، أي أتم في البرلمان كتواخذوا الحكومة أشنو هاذ الكلام؟ أشنو عملتوا؟ واحنا نجابوكم بالطريقة التقليدية السابقة، يتعين أن تكون

لنا على أن العمران ما عندهاش الرج باش عندها الفلوس ديال الجماعة في الحساب الخصوصي ديالها، ابغات توزعهم باش تملص من المسؤولية اللي هي خدمة فيها.

احنا كنعرفو أن المشروع ما عندها فيه والو، ولكن كنعيبو عليها أنها تكون حاضرة في المحاضر، هاذيك الفلوس اللي كتاخذاها في ذيك 7% دون احتساب الرسوم راه خصها تكون حاضرة في المحاضر.

واللجنة، نائب الجماعة، السيد الوزير، راه لا يمكن له أن يوقع في محضر فيه أرض ليست بجماعية ولكن الأرض ملك، هاذ الأرض اللي كحضرو دابا راه ملك ديال الجماعة القروية، فوئتها للجماعة السلالية والجماعة القروية ملكتها، اعلاش أنا غنعيط على نائب الجماعة هو اللي غيقوع، غيقول لك هذا عندو 4000 ديال النخل، هذا عندو 10.000، هذا عندو 20.000، والآن النخل اللي تعوضوا عليه عباد الله راه ما هو إلا نخل متنقل، ماشي متمر.

وهاذ المنطقة، السيد الوزير، ربما في علمكم، راه زارها سيدنا جوج المرات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

المستشار السيد الغازي اغرابية:

ما كملتش.. من أجل الدعم بهاذ المنطقة هاذي، لأن باقية 500 هكتار. المؤسسة مين غتجيب هاذ الفلوس؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار التعقيب.

السيد وزير السكنى والتعمير وسياسة المدينة:

فقط للتأكيد على أنه مؤسسة العمران هي مؤسسة عمومية، ما عندهاش سلطة أنها تساهم في إحصاء أي كان، ما كخولش لها القانون ذلك. ربما أنكم كتطرحوا أنها تكون حاضرة عند وضع المحاضر، ممكن، هاذ الشيء ممكن ندرسوه، ولكن أكثر من ذلك ما يمكنش.

واش عند وضع المحاضر جميع الاحتياطات تم اتخاذها من أجل أن الأمور تمشي لذوي الحقوق وبالمقاييس والمعايير اللي معمول بها بالأعداد اللي كاينة، إلى غير ذلك؟ في جميع الحالات العمران ما يمكنش لها تمشي أبعد من ذلك، هذا أمر يتعين أن يعالج.

واش يحضر نائب السلالية؟ ما يحضرش؟ هاذي أمور احنا كنعرفوا مؤسسة العمران بحكم اختصاصاتها ما يمكنش لها تقول هذا يحضر وهذا ما يحضرش أو غير ذلك، هذه أمور اللي خارجة على الطاقات ديالنا وعلى الصلاحيات ديالنا.

أن يعالج لا في مدن الصفيح ولا في غير مدن الصفيح.

الموضوع الذي تتكلم عليه يتعلق بأصحاب الأشجار ديال القطاع 9 ديال المشروع ديال الجماعة القروية ديال سيدي الطيبي هي صاحبة المشروع، والتعويضات تهم المشاتل والمنشآت السطحية المستغلة من قبل ذوي الحقوق أو المستغلين للقطاع الأرضية المعنية بإعادة الهيكلة.

احنا في مؤسسة العمران على حساب اللوائح اللي كتجينها والمعنيين بالأمر كنعوضو بناء على معايير واضحة اللي توضع معنا، فتم معاينة وحسر هذه المنشآت، هاذ الشيء كيقومو به وكذا الأشجار والمشاتل من طرف لجنة مكونة من السلطة المحلية والمجلس القروي ونائب الجماعة السلالية والمعني بالأمر.

والمعايير المعتمدة كتلخص - إذا كانت في علمكم، هو هاذك، ماكانتشاي ما فيها باس نأكدو عليها - في مختلف الأنواع اللي هي مطروحة، عندك الشجرة ديال المزهرة تعوض ب 300 درهم، والأشجار ديال الحوامض ب 300 درهم والتين ب 200 درهم والنخل ب 400 درهم والنخل ديال الشتلة ب 20 درهم والنخل الصغير ب 50 درهم والنخل المتوسط ب 100 درهم والأوكلبتوس ب 300 درهم والصبار ب 50 درهم والأفوكا ب 300 درهم.

على حساب العدد اللي كاين، العمران كتسني شيك، هاذ الشيء اللي كيقوم به مؤسسة العمران. إذا كانت أمور راجعة للمستفيدين، واش هما من ذوي الحقوق أو ماشي من ذوي الحقوق؟ أنا اعطيتك اللجنة اللي هي مشغولة من أجل أنها تحدد اشكون هما اللي معنيين بالأمر. احنا فقط نساهم في أننا كنعوضو المعنيين بالأمر على أساس أن تقوم بدورنا لا كوزارة ولا كمؤسسة ديال العمران.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هناك تعقيب؟ تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد الغازي اغرابية:

السيد الوزير،

احنا كنعرفو هاذ الشيء، لكن كنعيبو على مؤسسة العمران كون أنها شريك مع الجماعة، فكان لا بد لها أن تهني المحاضر مع الجماعة الإدارية، لأن العمران احنا ما كنعشكوش في عمل مؤسسة العمران، ولكن راه هي شريك، باش؟ بواحد 7% من المجموع الإجمالي ديال التكلفة اللي غادي تشدها العمران.

احنا كنعرفو أن الدولة في أول مرة فاش قلنا بسم الله، أعطت واحد 3 مليار باش تبدأ الإنجازات. العمران تدخلت بواحد 4 مليار، فرقت منها مليار و500، واحنا محتاجين لهاذيك الفلوس ديالها، راه الجماعة محتاجة هاذ الشيء لأن عندنا 600 هكتار، ما تنجز منها إلا 20 هكتار أو أقل، كيتبين

طبعاً، السيد المستشار، وأنا أقف على هذا الحادث، طبعاً كيتبين ربما الصعوبات التي كنتعترضنا والتي كنتعترض ربما عملية من هذا الحجم وبهذا الطموح رغم اليقظة ورغم التعبئة ورغم انخراط الجميع.

ولكن، طبعاً لا نزيد إلا عزمًا وتشبثًا، إن شاء الله، باعتبار هذا الهدف الذي وضعنا والذي غادي يكون في خدمة الطفولة ديالنا وإعطائها الحق أنها فعلاً تكون حاضرة في عمق هذه العملية، والتي هي عطلة للجميع، عطلة للجميع شيء جميل، ولكن نريد أيضاً أن تكون عطلة الكرامة أيضاً لفلذات أكبادنا.

لأنني لن أخفي عليك، السيد المستشار، فاش التحقت بالوزارة كان خيارين، كان إما غادي نكملو باللي اعطى الله، في ظل هذه الصعوبات وفي ظل هذه المشاكل، وإما غادي نوقفو حتى نقادو الأمور، لن أخفي عليك يمكن امشينا في الطرح الثاني، ما كنتقولوش بأن ما كانتش إنجازات، كانت مجهودات كبيرة وكثيرة، ولكن الطريق مازال قدامنا طويل أننا نصلحوه.

راه إذا ابغينا فعلاً المخيمات بالشكل.. البارح حتى الرابعة صباحاً واحنا مع السيد الوالي في مخيم أصيلاً، كانت خيام اللي جاء الريج وهزها وبقت تقريبا واحد 250 طفل اللي ابقينا حتى لأوقات متأخرة من الليل باش القينا فين غادي نخطوهم، غير كنين لك المشاكل.

أنا ما بغيثش ندخل في لعبة ديال الأرقام باش نقول أشنو وجدنا، أشنو درنا، ولكن التحدي اللي كاين واللي كيخترل الشعار ديالنا اليوم، اللي هو أيضاً الكرامة لأطفالنا، عطلة الكرامة، ولكن أيضاً ابغينا واحد الحرب على الخيمة، ابغينا فعلاً هاذ الخيمة ما تبقاش، ابغينا نوفرو إذا كنهضرو على الكرامة أيضاً وابتغينا نبدأوها من التنشئة وكونو كونفرو ذاك الفضاء التربوي بمضمونه، خصنا نوفرو هاذ الشروط هاذي.

لذلك، التحدي اللي عندنا اليوم، إن شاء الله، هو أن في السنة المقبلة إن شاء الله غادي نكونو تقريبا بلغنا واحد 30% اللي غادي تحيد من هاذ الخيام هاذي، لأن الإشكال الصحيح هو هذا، راه ما عندناش بديل، لأن التوجه هو أننا نمشيو في اتجاه خلق مراكز يعني (des pôles d'excellence) ابحال الشكل ديال بوزنيقة باش فعلاً تكون واحد الفضاءات لاستيعاب هاذ الأطفال ديالنا في ظروف مشرفة اللي يمكن تخليها نكونو فخورين بها.

وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير. هناك تعقيب؟ تفضل الأستاذ الأنصاري للتعقيب.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكراً السيد الرئيس.

شكراً لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد الوزير على مساهمته معنا في هذه الجلسة، ومنتقل إلى السؤال الفريد الموجه إلى السيد وزير الشباب والرياضة حول المخيمات الصيفية، والكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الاستقلالي، تفضلوا السي عزابي.

المستشار السيد عبد العزيز عزابي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الأخت المستشارة،

الإخوة المستشارون،

يعتبر موضوع العطلة الصيفية موضوع اهتمام كل العائلات وكل الأطفال ويطرح نفسه بأشكال متفاوتة لدى الغالبية العظمى للأسر، خصوصاً خلال العطلة الصيفية، الشيء الذي يجعلنا نتساءل عن ظروف وحالة المخيمات الصيفية لهذه السنة كوجهة لاستقبال وإيواء أطفالنا.

وعليه، نسألكم، السيد الوزير:

- ما هي استعدادات الوزارة لتدبير العملية التخييمية لهذه السنة؟
- وما هي المعايير التي اعتمدها الوزارة في توزيع المراكز التخييمية على الجمعيات والهيئات المستفيدة؟
- وما هي التدابير المتخذة من أجل النهوض بتنشئة أطفالنا الاجتماعية، علماً أن العملية التخييمية في العديد من المراكز أصبحت تخرج عن هدفها المتعارف عليه، وذلك في غياب احترام المساطر القانونية المعمول بها في هذا الإطار؟

وشكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد المستشار. الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب.

السيد محمد أوزين، وزير الشباب والرياضة:

شكراً السيد الرئيس.

إذا سمحتم، السيد الرئيس، غير في البداية أود أن أتقدم بتعازي القلبية إلى الفقيدة، وهي مؤطرة في المخيمات طبعاً، سمر امهاوش، التي لقيت حتفها اليوم وهي تقوم بواجبها الوطني إيماناً بقضية في خدمة أبنائنا وفلذات أكبادنا، فالمرحومة توفيت وهي تهم بمغادرة الحافلة قبل توقفها النهائي، الشيء الذي تسبب في واحد الزيف حاد على مستوى الرأس والذي تسبب في الوفاة ديالها، فتعازي القلبية إلى عائلتها وأيضاً إلى عائلتها الجمعية، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

الماء لمدة ساعة بعد إشعار المكتب ديال الكهرباء ومكتب الماء لأن كانت واحد المجموعة ديال الأشغال.

هاذي غير باش أؤكد بأن المشاكل كايينة، ما كنفولوش لا وما كنفتربوش منها، ولكن ابغينا أيضا التعبئة والانخراط ديال الجميع، بعيدا عن التهويل وبعيدا على التضخيم. وشكرا للسيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة، ومنتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الصحة حول تسجيل حالات.. هنالك نقطة نظام؟ تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

السيد الرئيس،

عندي جوج ملاحظات في شكل نقطة نظام. أخبرنا السيد وزير الشبيبة والرياضة بوفاة أحد مؤطري المخيمات في ساحة عمله، وهي شهيدة، وكان من الضروري أن نقف لقراءة الفاتحة ونرفع النعازي إلى أهلها. هذا أقل ما يقال، لأنه ليست وفاة عادية، هاذي واحد.

اثنين، السيد الرئيس، مسألة جدول الأعمال ينظمها القانون الداخلي، سواء في وضع جدول الأعمال أو ترتيبه، الآن تتلاحظون بأنه كلما كان هناك سؤال واحد يخص وزير يسبق على الآخر بشكل تلقائي، وبالتالي ما تيرجعشاي والي عندو سلطة تعديل القانون الداخلي كنعرفوه.

المسألة الثانية اللي ابغيت أنه لها أن جلسة الأسئلة الشفهية هي تدخل في إطار مراقبة الحكومة، وليست جلسة للتدخلات لدى الوزراء، الحكومة متضامنة، لما تحضر تحضر بهذه الصفة وتراقب، أما أن يأتي الوزير وتقدمو لو سؤال على شكل تدخل ويخرج، إذن كايين خلل، والناس تشوف في الجلسة البرلمانية، وهذا الناس كيتلاحظوه، فالحكومة عليها أن تتبها لقبول المراقبة ولو على هاذ الشكل الذي تقوم به، ولكن نخلطو الأشياء تبيان بأنه احنا في واحد الحالة ما كنفترموش القانون الداخلي. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. بخصوص الملاحظة الثانية المتعلقة بترتيب الجلسة، سبق لنا السيد المستشار في بداية هذه الجلسة أن أعلننا على أن بعض السادة الوزراء تقدموا بطلبات ترتيب جديد لطرح أسئلتهم فتجاوبت مع طلباتهم القاعة، هذا من جهة.

السيد الرئيس، تجاوبت القاعة مع طلبات السادة الوزراء الذين طلبوا إعادة ترتيب في هذه جلسة.

بخصوص الملاحظة الأولى المتعلقة بقراءة الفاتحة حول المرحومة المؤطرة للمخيمات، سنقرأ الفاتحة حالا.

السادة الوزراء،

الزميلات والزملاء،

على كل حال لا يمكننا، السيد الوزير، إلا أن نشكركم على هذه المعلومات والتي تكلمتم فيها بصراحة وفي بعض الأحيان بمرارة لأننا في مرحلة انتقالية، هناك شيء موجود وهناك طموح، وبطبيعة الحال لا بد أن نعمل من أجل الوصول إلى الطموح ولكن عن طريق عدم التوقف.

فتريد من هذا المنبر، أولا، أن نشكركم على ما قتم به من مجهودات جبارة في إطار مقارنة جديدة لمعالجة الإشكاليات التي تهم جل الأسر المعسرة. وخاصة في المناطق النائية وفي البوادي وفي المناطق الجبلية، وهي الفرصة السنوية الوحيدة لكي يتمكن ذلك الطفل الناشئ من ولوج فضاءات جديدة، لا عهد له بها إلا بالكاتب، والانتقال من الصحراء إلى التعرف على الشاطئ وابن الشاطئ ربما ليرتدي الجبل.

وهذا ليس بالأمر الهين، ولكن نتمنى أن تأتي إن شاء الله في المستقبل ولديكم، بتعاون وبشراكة، مقارنة جديدة يمكن أن يساهم فيها المجتمع من جمعيات المجتمع المدني والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية وأتم كقطاع حكومي، اللي حقيقة لتحسن الناشئة بأنها دخلت في مجال تربيوي وتخيبي وترفيهي جديد والقطع مع أساليب الماضي. وتتمنى لكم التوفيق، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. لكم رد على التعقيب السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الشباب والرياضة:

كتعقيب غير باش ربما كايين واحد الشرط الثاني من السؤال اللي ما تطرقتش له هو ربما المعايير ديال الجمعيات، وكنعتمد بأنها معايير ربما اللي واضحة، لأنها أولا كتناخذ بعين الاعتبار يعني الوضعية القانونية ديال الجمعية، أيضا مرور تأسيس على تاريخ الجمعية واحد 3 ديال السنوات، أيضا تكون جددت الهياكل ديالها وفقا للقانون الأساسي ديالها ويكون التخميم كمحور أساسي في الأنشطة ديالها.

ولكن المهم فوق هذا وذاك، هو أن اليوم الورش الثاني اللي كنفترموش عليه هو قانون الخيم، راه مازال كنفترموش اللي تقدر نقول لكم في واحد الإطار اللي باقي ما وفرناش الشروط ديال النجاعة ديالو، نقولوها بهذه الصراحة، لذلك الورش الجديد إن شاء الله أيضا في هذا الاتجاه هو قانون الخيم اللي غادي يكون كيقضب العملية بشموليتها.

أنا غير اللي ابغيت أن أؤكد بأن اقرت اليوم حتى في الصحف ربما يكون واحد النوع من التهويل، وسمعتنا بأن 20 ألف طفل ربما كان في إيجوزار كندر ودوزوا واحد يومين بلا ماء وبلا ضوء، أنا كتسأل على إيجوزار كندر لوحدها يمكن ما وصلش فيها 20 ألف، راه عندنا جوج ديال المراحل فيهم 250 واحد، وقع طبعا واحد الاقطاع ديال الكهرباء وديال

الآن مثلا السيد الوزير الصحة، وأختصر، كان عندو عمل تشريعي وكان خصو يحيى، لأنه الآن كان في مجلس النواب، فاستدعينا السيد وزير التعليم العالي لكي يحضر لكي يستدرك، فحضر الآن معا، فيجب أن نعتذر للسيد وزير التعليم لأنه قطع الأشغال ديالو وجاء باش يحضر لكي لا يقع فراغ، فأترك لكم، السيد الرئيس، يعني صلاحية تخيير السيدين الوزيرين. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

مادام حاضر السيد وزير التعليم العالي باش يجاوب على الأسئلة ديالو يتفضل، هو المرتب في جدول الأعمال، وبالتالي غادي يحيى من بعدو مباشرة أعتقد كنجي الأسئلة ديال السيد وزير الصحة.

إذن سننتقل مباشرة إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير التعليم العالي، والسؤالان الأولان، أعتقد أنها تجمعها وحدة الموضوع، حول التسجيل في المعاهد والمؤسسات الجامعية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التحالف الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

السادة الوزراء المحترمين،

السيد الوزير،

انتهت السنة الدراسية كالعادة ولكن تركت بين يديك عدد كبير من الحاصلين على البكالوريا، السؤال: أين تضعهم؟

من جهة المدارس العليا المغربية لا تأخذ إلا عن طريق الأقسام التحضيرية وبالمباراة، إذن هاذو ما يمكنش يميشو مباشرة، ومن جهة ثانية المؤسسات والمعاهد الأخرى كلها تأخذ بمعيار الانتقاء، المعيار العمومي العام، وبالتالي الآن رفع مستوى المعيار إلى 14% من النقط فلا يمثل حتى نسبة 10% أو 20% من الناجحين.

من جهة ثالثة، الكليات المتوفرة في الفضاء الجامعي قليلة بالنسبة للعدد وغير موزعة توزيعا كافيا وعادلا، ثم أنها لا توفر التأطير المطلوب، إضافة إلى الاكتظاظ وعدم توفر شروط التلقي الجامعي بمفهوم التلقي الجامعي، الذي يعني الاندماج.

من جهة أخرى نأخذ بمعيار الانتقاء ونحن لا تتوفر على معيار المنافسة وعدد المؤسسات الجامعية كلها لا يكفي حتى يمكن أن يفرز ما يمكن أن يبرر التباري بالشكل الانتقائي، لأن تنديرو التباري للانتقاء ثم التباري، هذا كله تيجعلنا نتختمو السنة الجامعية بجيل يصعب إدماجه، وهذا يمثل خطرا بالنسبة لاستقرار المغرب، وغاديين منذ سنوات في هاذو الإطار ويزداد جيلا بعد الآخر.

آلا ترون، السيد الوزير، أن هناك خلل يستوجب الإصلاح؟

الجميع وقوفا:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ
مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ
صِرَاطَكَ الَّذِي نَأْتَمِرُ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ.
آمِينَ. سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعَزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

السيد رئيس الجلسة:

هناك نقطة نظام السي التوزي؟ تفضل.

المستشار السيد أحمد التوزي:

كتمنى، السيد الرئيس، باش الناس اللي عندهم (les portables) عاود ذكرهم بأنهم خصهم يطفيو البورطابل دياهم إذا كانوا داخل القاعة وصافي.. راه الصوت ديال الهواتف المحمولة ما فيها باس نعاودو نذكرو السادة البرلمانيين على أنهم ملي يدخلوا هاذو الجلسة يطفيو هاذوك البورطابل دياهم باش ما يشوشوش على التسجيل وكنتسمع الصداع (des portables).

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

فيه التشويش على الصوت وهذا ما فهمته من كلامك السيد التوزي.

المستشار السيد أحمد التوزي:

لا التشويش على الصوت في البورطابل، الهواتف المحمولة..

السيد رئيس الجلسة:

الرجاء من السادة المستشارين يطفيو التليفونات دياهم باش نتابعو الجلسة بشوية ديال الراحة. وكذلك الكلام موجه إلى بعض السادة الوزراء، حتى هما عندهم الهواتف دياهم مفتوحة في بعض الأحيان. تفضل السيد الوزير، عندهم نقطة نظام.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

شكرا السيد الرئيس.

فعلا نحن نتفهّم الانزعاج اللي كيوقع لنا كلنا جراء اضطراب سير الجلسة بعد أن تكون قد رتبت كجدول أعمال، لكن يجب أن نتفق بأن هذا التقليد ديال وضع جدول أعمال طبقا للدستور وطبقا لما هو جاري به العمل، فيه واحد الإشكال جوهري، وأنه يتم من طرف واحد، وبالتالي تقع طوارئ عند الحكومة، فنضطر إلى تدخل، وهذا عرف جاري به العمل، لو كان الأمر تشاركيا كما يقع في العمل التشريعي كندوة الرؤساء، ربما كانت الحجة أكبر على الحكومة.

اليوم هذا لا بد أن يطاق ويتحمل من جهة الحكومة، لأنه فيه الطوارئ،

الآن مبرمجة كلية الطب في طنجة، كلية الطب في أكادير وبعض المعاهد، ولكن هاذ الشيء قليل بالنسبة لحاجيات المجتمع، لأن قلنا خصنا 7 آلاف طبيب، خصنا 3000 مهندس معماري، المهندسين بالآلاف، قلنا الآن اتفقتنا نجيبو مدارس، هاذ المدارس اللي كيمشيو لها أولادنا في الخارج، اتفقتنا مع إسبانيا، فيها الطب والمهندسين ديال برشلونة، فرنسا هما جاين نهار الخميس، كنت في لقاء مع وزيرة التعليم العالي، غادي يجيو نهار الخميس المدارس العليا ديال فرنسا، المدرسة العليا ديال المهندسين ديال الطالبان. الروس: 14 جامعة ديال (Saint-Petersbourg) اجتمعت باش تدير جامعة في المغرب، لعل وعسى نتعاونو ياك ما نوفرو الظروف ديال كل العائلات لتلقى مقعد في المغرب.

غادي بنيو، عندنا مليار درهم هاذ السنة ديال الاستثاء، ولكن لا يساوي شيء. في 2011 خرجت 2,6 مليار درهم ديال التحويلات ديال الطلبة هذه الرسمية، أما غير الرسمية فحدث ولا حرج. 2,6 مليار بلا كلفة الطائرة، إذن على الأقل 4 مليار درهم كنخرج سنويا والميزانية ديال الاستثاء عندنا مليار درهم، لو هاذ 4 مليار ابقات غادي نوفرو الشروط. إذن فعلا كين مشكل، ما غاديش يتعالج هاذ السنة، ولكن كمتنى إن شاء الله إذا كمل الله من هنا للسنة المقبلة إن شاء الله نوفرو شروط أكثر.

نعطيك غير مثال، المدرسة الوطنية للتجارة ديال التسيير في مراكش فيها 150 مقعد، اشحال من واحد ترشح؟ 32500، المدرسة الوطنية ديال سطات فيها 300 مقعد ترشحت 30600، مدرسة المهندسين في الرباط ديال الهندسة المعمارية فيها 180 بلاصة ترشحت 11700 واحد. إذن الناس ابغاو يقرأو ما لقاو فين يقرأو، هذا واقعنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة في إطار التعقيب، نفضل.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

السيد الوزير، أدرك جيدا أنك تحترق وتحترق عن عمق وبتقاسم معك هذا الألم وهذه الحرق، ولكن التشخيص أمامنا، فلا بد أن نكون شجعان لإزالة العراقيل، لأن هاذ الشيء ورت.

أنا طرحت قضية الانتقاء، هل نحن بإمكاننا أن نقوم بالانتقاء؟

طرحت قضية عدم كفاية، كيف ما قلم، ديال المقاعد وبنيات الاستقبال ما موجودة في البلاد.

نحن نعيش في تناقض، الآن هناك نمو ديال القطاع الخاص، مزيان تيسد الفراغ ولكن بأي ثمن؟ هناك تجربة مع الأجانب، أتم غادي تجيبوا (Saint-Petersbourg)، واش غادي تقربو أولاد المغاربة فابور؟ عندنا جامعة أمريكانية، تعرفون كلفتها على الآباء، في القوة الشرائية اللي هي متضعضعة أصلا.

ألا ترون أن هناك ضرورة إلى المبادرة لإيجاد معالجة، لأنه الذي يذهب ضحية هاذ الشيء كله هم أبناء عامة الناس، أبناء الشعب؟

ثم إذا أضفنا إلى ذلك حتى الناس اللي كيرسلوا أولادهم إلى فرنسا، إلى الخارج بصفة عامة، تبتكفلوا بأشياء ثقيلة جدا. ليكن في علمك بأن بعض المدارس في فرنسا الآن اللي كتقبل في الأقسام التحضيرية لم تعد تقبل الباكوريا المغربية، خصوصا في باريس، هاذي مع أنه في دولة لنا اتفاقية مع فرنسا.

هاذي كلها أشياء تجتمع ونحن نصرف سنة بعد سنة ونجد أنفسنا أفواج تزيد على أفواج تترام، الشيء الذي سيؤدي إلى الانفراج. نظن أن لديكم تصور لإيجاد حل مستعجل لهذه الوضعية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. السؤال الثاني الموجه إلى السيد الوزير حول أزمة التسجيل في المعاهد العليا للمتفوقين في الباكوريا، والكلمة لأحد السادة مستشاري فريق الأصالة والمعاصرة، تفضلوا السيد المستشار. بما أن الموضوع واحد، أعتقد أن موضوع السؤال هو نفسه السؤال الأول المقدم، فجواب السيد الوزير قد يكون موجه طبعاً للجميع، تفضلوا السيد الوزير في إطار الجواب عن السؤال.

السيد لحسن الداودي، وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

شكرا للسيد الرئيس. شكرا للسيد المستشار.

لا يمكن أن نقول العام زين، الواقع مر بالنسبة للأسر، المغرب عندو 480.000 طالب وواحد معها، تونس عندها 350.000 طالب، ثلث سكان المغرب، عندها أكثر من 20.000 أستاذ، عندنا 13.500 أستاذ بما فيها القطاع الخاص، هذا واقعنا.

الآن الأفواج ديال التلاميذ اللي كنتنجح في الباكوريا تزداد سنة بعد سنة، ووتيرة البناء لا تسير هذا الواقع، إذن تنلقوا الأسر كنتضطر ترسل أولادها لروسيا، لأوكرانيا، إلى إسبانيا، بلجيكا وغيره، وحتى ذوك المنافذ التقليدية ابدات كتسد، إسبانيا زادت رسوم التسجيل، بريطانيا رسوم التسجيل، كندا زادت رسوم التسجيل، بلجيكا غلقت.

وأسر ما لقاتش فين تعمل أولادها، جاو عندي آباء، قال لك احنا مستعدين نؤدي، اعطيونا فرص، ما لقيناش، لأن عدد المقاعد اللي موجودة قليلة جدا، 19 ألف مقعد هي اللي في هذه المدارس اللي الولوج ديالها مقن.

حتى في الكليات الأخرى، نعطيكم مثل ديال أكادير قبل هاذ الفوج اللي جاي الآن، عندي 2,8 طلبة لمقعد الواحد، وزايدن غادي يجيو هاذ السنة حوالي 200 ألف طالب، هاذ الشيء باش تشوفوا المشاكل اللي كاينة الآن.

الواقع لا يرتفع، الآن كيفاش فعلا نلقا الحل في المستقبل؟ هذا هو المشكل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. ومنتقل إلى السؤال الموالي وهو حول الخصاص الحاصل في الأحياء الجامعية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السي تشكيل.

المستشار السيد عابد شكيل:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السؤال للسيد الوزير، هل أطرح سؤال أم لا؟ ولكن لا بد أن أطرح سؤال.

السيد الوزير،

السادة والسيدات الحاضرين،

السيد الوزير، بالرغم من المجهودات المبذولة والخطوات المهمة التي قامت بها بلادنا في مجال لا تتركز التعليم العالي بهدف تقريب المؤسسات الجامعية من الطلبة والطالبات وتوفير الظروف الملائمة لمتابعة دراستهم الجامعية.

إلا أنه يلاحظ، ونحن على أبواب الدخول الجامعي لموسم 2012-2013 أن العديد من الأحياء الجامعية تظل عاجزة على استيعاب أبناء البسطاء والفقراء القادمين من المدن والقرى المجاورة للمراكز الجامعية بسبب ضعف الطاقة الاستيعابية والنقص الحاصل في تجهيزاتها، إضافة إلى العراقيل والصعوبات التي يواجهها الطلبة والطالبات من أجل الحصول على السكن الجامعي بسبب غياب معايير موضوعية في انتقاء الطالبات.

وبما أن جل الطالبات والطلبة من يقصدون الأحياء الجامعية ينتمون إلى أسر ذات دخل محدود يصعب عليهم توفير سكن بالمدن الجامعية وفي غياب تدابير ملموسة وإجراءات حازمة في الموضوع، نساءلكم، السيد الوزير، عن التدابير والإجراءات المتخذة للحد من مشكل العجز الحاصل في السكن الجامعي؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الجواب.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

شكرا السيد المستشار.

هذا مشكل حساس جدا، خصمكم تعرفوا من 1995 ما تبني حتى حي جامعي، 16 سنة وعدد الطلبة يتزايد سنة بعد سنة، وقلوا لي كيفاش تتدارك العجز ديال ما كاينش بناء 15 سنة.

الآن عندنا 35.000 سرير، أنا نتواعدم إن شاء الله في الدخول المقبل غادي تولى عندنا 54.000، وفي خلال سنة 2013 غادي تكون عندنا

ثم الأقسام التحضيرية الآن اللي تمشيو لها النخب، الشعب العلمية بالخصوص، متضعة في المغرب، ثانوية مولاي إدريس فاس تقريبا مسدودة، واقف كاين الإضراب ديال الأساتذة، ما عارفينش آش غادي يديروا، الأقسام محدودة جدا.

المدارس ديال الخارج كتمع البكالوريا، وهذا شيء لا بد أن نجد له حل مع فرنسا بالخصوص، بأي ثمن ترفض فرنسا قبول هذه الاتفاقية بيننا، رفض البكالوريا المغربية، (Mr le Grand) الآن تقول لا ما نتعرفش بالبكالوريا المغربية، بمعدل 18 مغربي وتناخذ في (lycée Descartes) بأقل، هذا شيء لا بد أن تفكروا فيه.

ثم الاستدراك الآن، الناس اللي غادي يتعلن على النجاح ديالهم في البكالوريا، كثير من المدارس الآن سدت، دارت المباراة واخذت اللي غادي تاخذ وسدت، وهاذو تحرموا من الحق لأن غادي ينجحوا عندهم ربما 18 و16 ولقاو المباراة دازت.

أكثر من ذلك أنه التكوين المهني يأخذ بالانتقاء، تطلب 14، إلى أين سيصل؟ لا نتحدث معك اللي ما توقفوش وغادي يمشيو ما عندهش البكالوريا، فين غادي يمشيو هاذو؟ فين غادي يتعلموا؟ فين غادي يمشيو؟ فإلسألة خطيرة جدا إذا وضعنا هذا أمام عجز الأسر، وأشرت إلى الكلفة، لا بد أن تكون هناك حلول مستعجلة، افتحوا الحوار في هذا، لأن هذا يهدد استقرار البلاد. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

أنا قلت أن الواقع مر، ما يمكنش تبني مدرسة في شهر ولا في شهرين، هذا واقع لقيناه الآن.

الآن عملنا خطة، ولكن الخطة ما يمكنش يستافد منها هاذ الولد اللي كاين اليوم، هذا هو اللي تنقلو، الخطة راه تنجي في المدى المتوسط والمدى الطويل، أما الآن مثلا المدرسة ديال المهندسين المعارين، عدد الأساتذة قليل، إذا جينا نصحو 11700 ورقة، خص 3 أشهر ولا 7 أشهر باش نصحو هاذ الشيء، إذن تتضطر اخذوا بـ 17,27، 17,27، باش تدوز امتحان، حقيقية مول 16 مول 17 امشى، ولكن هذا واقع، أشنو غادي تعملوا؟

راه الواقع هو اللي تيفرض الحل، إذا ما عندكش الأساتذة الكافيين يصحوا، غادي تاخذ ذاك القدر والكلفة ديال التصحيح، راه كاين اللي تطلب لنا الآن 40 درهم للورقة، إذا ابغيت تصح 100 ألف ورقة، فين الميزانية عند شي وزارة باش تصح هاذ الأوراق؟ هذا واقعنا.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

أولا، أكثر من هاذ الشي تنقول لكم ما عندناش أساتذة في هاذ التخصصات، ما عندناش دكاترة في التخصص، الآن عندنا مناصب مالية، القانون الخاص ما عندناش في السوق، ولا عدد قليل غادي يستوعب، الاقتصاد ما عندناش، عندنا عدد قليل.

فغادي نضطرو في بعض التخصصات الطلبة الممتازين اللي أخذ الماستر نعطيهو 4000 درهم للشهر باش يبقى يدرس في الجامعة في انتظار يدوز الدكتوراه ديالو، ما هيأناش واحد العدد ديال الأساتذة، تيمشي الآن للتقاعد وما عندناش الناس اللي غادي يعوضوهم، مشكل كبير.

الآن كيجيوك 10 الناس في القانون الخاص ولا في الاقتصاد، وكبقاو لي في الرباط والدار البيضاء وحتى واحد ما ابغي يمشي لجهة أخرى، والكليات الآخرين في أكادير، الآن ما عندهم أساتذة حتى ديال الإنجليزية، ما عندناش دكاترة في الإنجليزية، الإعلاميات ما عندناش دكاترة، بالله أرسلت 12 مهندس للهند باش يصاوبوا الدكتوراه ديالهم في الإعلاميات.

هذا واقعنا، الواقع لا يرتفع، إذن ما هيأناش البلاد، أكثر من هذا جاو استثمارات ديال الشركات الأوروبية كترجع للمغرب اللي كانت في الصين، لأن كلفة النقل ترتفع، كلفة الأسعار ترتفع حتى هي، الأجر، (bac+2) تقني ما كاينيش بالكفاية، عندنا جوج في المعدل بالنسبة للمهندس، خصنا بين 5 و10 لكل مهندس، حتى (bac +2) ما عندناش كافي.

وخص القطاع الخاص حتى هو يتحمل مسؤوليتو، بيني الأحياء الجامعية، هناك الآن تسهيلات كثيرة، الناس الحمد لله جاو جوج مغاربة باعنين بينو جامعات، الحمد لله ابدات الفكرة ديال بناء جامعات قوية، أعطينا الآن الترخيص لجامعات حرة، 4، اللي وفر الشروط كياخذ كلمة جامعة، ما ابقاش هذا فلان وهذا فلان.

إذن تنسعاو إن شاء الله أننا نوفر شروط...

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. وننتقل السادة المستشارين إلى الأسئلة الموجهة للسيد وزير التربية الوطنية، وسيتولى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي الإجابة عن الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير التربية الوطنية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لبسط السؤال المتعلق بالتعليم الخصوصي، تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة زيدة بوعباد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

70.000 سرير، هاذ الشي للطلبة الفقراء البسطاء، الآن 180.000 طالب عندو منحة، المنحة الآن ابتداء من أكتوبر المقبل غادي تولي 600 درهم عوض 400 درهم، غادي نمرو من 5 مليون وجبة إلى 15 مليون وجبة، الوجبة بـ 1,40، واش كاين شي وجبة بـ 1,40؟ تتطلع علينا بـ 20 درهم، السرير بـ 40 درهم، كاين شي سرير بـ 40 درهم؟

إذن، الآن كنبينو الأحياء الجامعية، كنبينو المطاعم، ولكن الوتيرة عاود ثاني ديال البناء.

الآن اللي شاف شي واحد عندو منحة ولا فقير ما سكنش في الحي الجامعي غادي يكون عندكم في موقع الوزارة الطلبة الممنوحين، باش حتى ذاك الغش اللي تيكون في الجهات ما يبقاش، فلان ولو عندو منحة والفقير ما عندوش.

هاذ الشي كله غادي يتفضح، اللي دخل إلى البيت غادي تكون عندو الرقم ديال البيت فلان واش عندو منحة ولا ما عندوش وسكن في الحي الجامعي، الحي الجامعي للفقراء، المطاعم للفقراء، المنحة للفقراء، هاذ الشي خصنا نتعاونو معه، ما تبقاش الزبونية.

هاذ الشي اللي جاي، إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار السي شكيل في إطار التعقيب، تفضل.

المستشار السيد عابد شكيل:

السيد الرئيس،

السيد الوزير أنا تشكرك.

أنا كنت تنتخوف ملي طرحت السؤال ديالي وقلت واش غادي يكون عندي نفس الجواب، ولكن الآن الحمد لله كاينة آمال، كنت متخوف لاش؟ لأنتي لو الطلبة الجامعيين سمعوا نفس الجواب ما عرفتش كيفاش غادي تكون الشارع ديالنا.

ولكن، السيد الوزير، هاذي مشاكل راه قبل ما تجي للحكومة وأنا متوجه لك، كنت عارفها، الآن زيدو نركزو الأعمال ديالنا باش الأبناء ديالنا ما يبقاوش أول شيء تيمشيو تيديو العملة وتيمشيو إلى الخارج يقرأو.

ثانيا، أولادنا اللي لحقوا إلى الجامعات نعطيوهم الوسائل باش يكملوا الثقافة ديالهم، وهاذ الشي في الصالح ديال بلادنا، إذا ما كوناش هاذ الناس، كيفاش غادي نمشيو هاذ البلاد؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على

التعقيب، تفضلوا السيد الوزير.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة.

أولا، السيد الوزير الوفا يعتر، ولي الشرف على النيابة عنه في الجواب على هاذ السؤال.

أولا القطاع الخصوصي هو شريك، المغرب اختار آلية السوق، فالقطاع الخاص له موقعه بجانب القطاع العمومي وهذا لا يجادل فيه أحد. الآن كيف يمكن مصاحبة..

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، اقتربوا اشوية من الصوت، لأنه ما كيتسجلش، وشكرا.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر (نيابة عن السيد وزير التربية الوطنية):

الآن، أقول كيف يمكن مصاحبة مؤسسي المدارس لكي نسمو بهم إلى المستوى المرغوب وكذلك حتى القطاع العمومي، هنا فيه الجيد، فيه المتوسط، فيه الضعيف، حتى القطاع العمومي فيه الجيد، فيه المتوسط، فيه.. لأن هاذ الشي اشكون اللي كييعطي النتيجة هو النتيجة في البكالوريا، واش فعلا هاذو؟

وآلية السوق، الآباء راه الأسر في أي بلاد اللي فيها آلية السوق، راه الحكم هو المستهلك، هم الأسر، ما يمكنش تجي مثلا في نفس الجودة إذا ما كانش.. من سيقس الجودة ويقول هذا بئمن وهذا بئمن؟ واحد مثلا في حي رياض وواحد مثلا في تمارة، واش تقولو لو غادي تعمل.. تكاليف الاستثمارات ماشي هي، ما يمكنش في آلية السوق تقولو غادي نحدو الأسعار، الأسعار الآن تتراوح بين 300 و2000 درهم عموما، ولكن الآباء اللي ما عجبهمش واحد المدرسة، ربما في بعض الحالات كيكونوا مضطرين لأن ما عندوش الخيار.

ولكن إذا كانت مدرسة الدولة، وواحد بجانب مدرسة الدولة اختار القطاع الخاص هذا شأنه، هذا عندو حرية الفرد أنه يمشي، باغي يؤدي حتى مليون هذا شغلو، خص الدولة تكون موفرة مقاعد وكاينة المنافسة في القطاع الخاص.

أما فيما يخص المراقبة وهذا هو الإشكال الكبير، لأن الأصعب ماشي هو.. المشكل الكبير المراقبة، هناك مراقبة إدارية وهناك مراقبة تربوية في حدود الإمكانيات المتاحة، ما تقولوش كاينة المراقبة. كاينة مراقبة، كاينة مراقبة في إطار هاذ الواقع.

الآن القطاع الخاص كيغطي فقط 10,1%، الوتيرة ديال النمو ديالو حوالي 11% سنويا، وتيرة نمو المؤسسات حوالي 7%، العدد ديال التلاميذ هو 576 ألف تلميذ في القطاع الخاص.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، احتفظوا ببعض الجواب في التعقيب. الكلمة

للمستقبل، مجال اللي قلت، ونشوفو دابا المستقبل، مستقبل تكوين الأجيال كيبدا من الروض، وعلميا أتم عارفين، 70% ديال الأدمغة ديال الأطفال كندار من 7 سنين للتحت، وبالتالي إشكالتنا هي منذ الانطلاقة ديال التكوين.

السيد الوزير، كان سؤالنا وضعناه في شكل آخر، كل آخر سنة كنوضو أسئلة حول هذه المدارس وحول الإشكالية ديال التعليم بصفة عامة.

التعليم الخصوصي، السيد الوزير، نبدو من روض الأطفال، كان روض الأطفال عند الجماعات المحلية ولم تقم بدورها في تكوين الناشئة. جاء الميثاق باش يعطي حتى 2010 في العشرية حتى 20% من القطاع الخصوصي ولم نصل إلى هذه النسبة، وصلنا لـ 6% في 2010 ودابا راه احنا في 11 أو 12%، صحح لي هذا الرقم.

وبالتالي، نحن بحاجة إلى التعليم الخصوصي، لكن هذا التعليم الخصوصي، السيد الوزير، منذ الانطلاقة ديال التعليم راه عندو شروط، الشروط أولا هي الجودة، صحيح عندنا مدارس اللي هي جادة، واللي التكوين والبرامج ديالها وعندها مؤطرين جادين، لكن هـاذ (le scandale) اللي وقع هاذي 2 أسابيع ديال ذاك المعلمة اللي تعاملت مع واحد الطفلة بواحد الشكل، هذا راه كيطلع لنا عاود ثاني إشكاليات كبرى ديال المراقبة، لا منها البيداغوجية ولا الأخلاقية ولا التدييرية ولا حتى البسيكولوجية لتربية الأجيال.

إذن الدور ديال الوزارة، ما هو دور الوزارة فيما يخص.. غادي ناخذ غير هاذ الشق المتعلق بالمراقبة فيما يخص من روض الأطفال، ما تقولوليش، السيد الوزير، بأنه احنا ما يمكنش لنا نبقاو ندورو ونخرجو من الوزارة، لا احنا طالبين من الحكومة باش الوزراء يخرجوا للميدان، ويشوفوا أشنو واقع داخل المدارس، ويشوفوا كيفاش التأطير كين، وكيفاش المدارس موجودة والإمكانيات اللي خصها تكون داخل المدارس.

وبالتالي سؤالنا، السيد الوزير، أشنو هي آليات المراقبة اللي غادي تديروا، سواء فيما يخص الأئمة؟ الآباء راه كيخلصوا على أولادهم بزاف، ولو يطلعوا للتعليم العالي ما كيلقاوش حتى المقعد في هاذ التعليم العالي، وعاد دابا قلتها.

وبالتالي، هاذ المراقبة في المالية ديال هاذ المؤسسات وكيفية التعامل في الأئمة الشهرية وهاذ الشي كلشي كيف ناويين تقومو به، السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب عن السؤال، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر (نيابة عن السيد وزير التربية الوطنية):

حول غياب المراقبة على المدارس الخصوصية، للمستشارين المحترمين
السادة: عبد الرحيم العلافي، عبد الحميد السعداوي، عبد الناصر أزكاغ،
عبد القادر أقوضاض، عبد الله أبو زيد. تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،
السادة الوزراء،

مما لا شك فيه أن تدني مستوى التعليم العمومي دفع المواطنين إلى
اللجوء إلى تعليم أبنائهم بالمدارس الخصوصية، والتي تؤكد الإحصائيات بأنها
في تزايد مستمر، فعلى سبيل المثال خلال الموسم الدراسي 2010-2011
بلغ عدد المدارس 3168 مدرسة، أي أنه خلال 6 سنوات تضاعف عدد
المدارس الخاصة، أي أنه لم يكن يتعدى 1532 مدرسة سنة 2004، وهو
ما رفع من عدد التلاميذ بهذا القطاع بنسبة قاربت 100%، فقد انتقل
العدد في 2003-2004 من 280.000 تلميذ إلى 641.000 تلميذ سنة
2010-2011، أي بزيادة 360.000 تلميذ جديد، بينما في التعليم العمومي
لم يرتفع العدد سوى بحوالي 500.000 تلميذ، حيث لم يصبح هذا النوع من
التعليم نخوي، بل هناك من الأسر المتوسطة ودونها تستغني عن الكثير
من الملتزمات من أجل توفير ثمن التمدن لأبنائها.

إلا أن المضاربات التي تعرفها المدارس الخصوصية، تجعل المواطن في
حيرة من أمره، فكيف يعقل، السيد الوزير، أن تقرر أغلب المدارس
الزيادة في أئمة التمدن، بل أن بعضها وصلت الزيادة للموسم القادم 250
درهم في الشهر عن كل طفل أو تلميذ؟ فعلى أي معيار تتم هذه الزيادة؟
وما هو دور الحكومة في حماية المواطنين من المضاربات في فلذات أكبادها؟
ومن هذا المنطلق، السيد الوزير المحترم، نسائلكم: أين يتجلى دور
الحكومة في مراقبة المدارس الخصوصية، وخاصة أئمتها؟ وما هي التدابير
الاستعجالية التي ستتخذونها لتقنين أئمة المدارس الخصوصية والتصدي
لكل زيادة غير مشروعة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الجواب
عن السؤال، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر (نيابة عن السيد

وزير التربية الوطنية):

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

هنا راه ما كايش زيادة مشروعة وزيادة غير مشروعة، راه ما كايش لا
حلال لا حرام، ما كايش القانون. الآن دور الدولة توفر المدارس ديالها

للسيدة المستشارة في إطار التعقيب عن جواب السيد الوزير، تفضلي.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياذ:

شكرا السيد الوزير.

صحيح كايه إشكالية كبرى اللي الآن كندبروا النتائج ديال الإشكاليات،
هاذ الشي متفقين عليه، لكن الآن طرحت سؤال، من يقيس الجودة؟ هذا
دور الحكومة، هذا دور المديرية المكلفة بقياس الجودة، لأنه خص
يتداروا معايير، حتى فيما يخص المعادلات والاعتماد.

هاذ المؤسسات الخصوصية راه خص تكون عندها معايير، من قبل
قلت كايه مؤسسات خصوصية جد جادة، ولكن خذوها كمييار
وشوفوها كيف كنتشغل هاذيك المؤسسات وحاولوا تطبقوا ذاك المعايير
على المؤسسات الخصوصية الأخرى، باش خصنا نرفعو من ذاك نسبة
الجودة في هاته المؤسسات.

نقطة أخرى، السيد الوزير، قيل لي اليوم بأنه فيما يخص التكريم، هاذ
المسألة اللي ولات ديال تكريم بعض التلاميذ، واللي كايه اللي كايستغلها
انتخابويا وسياسيا، هذا التكريم هنالك تلميذة يجب أن تكرم وهي في
القطاع الخصوصي، وكرمت زميلتها اللي في القطاع العام، وقيل لهم، وبينها
2 نقط ولا ما عرفت نقطة، قيل لهم هاذيك في القطاع الخاص ما غاديش
تكرمها الوزارة.

إذن هنا راه كايه الكيل بالمكيالين، كايه إشكاليات كبرى، كايه امتحان
موحد نفس.. كايه امتحان موحد وجابت هاذيك التلميذة في القطاع
الخاص معدل عالي على المعدل، وكرمت اللي في التعليم العمومي، علاش؟
لأنها في التعليم العمومي.

هاذ المسائل هاذي راه كتجعل التلميذات وكتجعل آباء وأمهات هاذ
الأطفال كيعيشوا واحد الحرج وكيعيشوا واحد الإشكاليات أخرى وكيعسروا
من كروشهم ومن مسائل أخرى، وفي النهاية لا فائدة فيما بقي.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، لكم تعقيب؟ تفضلوا في إطار التعقيب إذا كان عندكم
تعقيب.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر (نيابة عن السيد

وزير التربية الوطنية):

غير باش نقول المغاربة سواسية كأسنان المشط، لا فرق بين هذا
وذاك،

إذن أنا متفق مع الفكرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، والسؤال الموالي الموجه إلى السيد الوزير دائما

السيد الوزير،

لم يعد النجاح هاجس التلاميذ وأولياءهم، بل المعدل المرتفع هو العملة التي تمكن أصحابها من اللجوء إلى المعاهد الكبرى والمدارس، بينما تبقى البقية مصيرها الجامعة التي تنجب البطالة.

فلماذا لا تكون هناك كوتة للجهات؟ قد نجد من لديه معدل 13 في حجة معينة مستواه أفضل من ذلك الذي حصل على معدل 17 في حجة أخرى، وبالتالي فالأول يحرم من اللجوء إلى بعض المدارس والمعاهد التي تطلب معدلا معيناً.

كما أننا نطالب بمراقبة دائمة على المدارس الخصوصية، وخاصة فيما يتعلق بالتطبيق الصارم للتصاميم، فلا يعقل، السيد الوزير، أن نجد منازل تتحول إلى مدارس دون احترام الحد الأدنى لما يتطلبه وجود فضاءات داخل المدارس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً لكم السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر (نيابة عن السيد وزير التربية الوطنية):

أولاً أبشركم بأن النقطة ديال التقييم المستمر إن شاء الله غادية تزول السنة المقبلة، لأن هي سبب المشاكل ديال الدعم وديال النقط، باش الأستاذ يعطي نقط خصو يقري، هاذي غادي تزول. كابين نقاش الآن للولوج للمعاهد الكبرى، واش ناخذو غير النقطة الوطنية ولا تكون حتى الجهوية؟

احنا في نقاش في التعليم العالي ومع السي الوفا، احنا في نقاش باش إن شاء الله.. لهذا خصكم تشاركوا في هاذ النقاش، لأن فعلا الأمور، اللي عندو فكرة، لأن الواقع ماشي الوزير عارف، ماشي ضروري يكون عارف الواقع، هذا متفقين عليه.

الآن النقطة الجهوية واش حتى هي تميز بين هذا وذاك؟ إذا كانت تميز لنفترض نخليوها البكالوريا، ولكن الولوج للمعاهد يكون فقط بالنقطة الوطنية، حتى يكونوا الناس متساويين، وهذا هو التوجه اللي احنا غادين فيه إن شاء الله باش يكونوا المغاربة سواسية.

أما في النقطة راه حتى الأستاذ، إذا كان مخاصم مع امراتو وصحح راه ماشي ناشط وغيرو، راه حتى الظروف النفسية فاش كيصح الأستاذ راه كنعير، راه احنا مارسنا هذه المهمة، ملي كتصح 10 الأوراق الأولين ماشي ابحال ملي كتصح الـ 500 أو 600، الأخير مسكين راه غير كندوز عليه.

إذن هذا واقع والعالم كله هاذ الشي كابين في العالم، غير ما نحاولوش نديرو من المغرب استثناء، المغرب منخرط في واحد العلامة، تدي

للمواطن، اللي اختار القطاع الخاص اختاروا عن وعي، يختاره ويقولو له: "لا ما تريد لوش"، هاذك غادي يسد المدرسة تتاعو.

الآن المشكل ماشي في الثمن، إذا كانت الجودة راه دائماً الجودة الثمن ديالها غير في السوق، ولكن المشكل ديالنا هما كنتكلمو بزاف (راه الجمع ما كنتاطب حتى واحد خصوصا)، كنتكلمو على القطاع العمومي وتنديرو أولادنا كلنا في القطاع الخصوصي.

راه الثقة خص ترجع للقطاع العمومي، راه إذا المسؤولين أو ذيك النخبة ما حطاش أولادها في العمومي راه تيولي نماذج، إذن حتى هاذك اللي دخل صغير حتى هو أولاد هاذ فلان، ما دارهمش في العمومي، كيفاش؟ هي ما مزياش.

راه خصنا ترجع الثقة، راه في المدارس الفرنسية العليا المغاربة جاو هما الأولين، (ponts et chaussées) المغاربة اللي جاو الأولين، كنت عندهم هاذي غير أسبوع قالوا لنا في الرياضيات المغاربة هما الممتازين، لا في الرياضيات والفيزياء، خليو لي التواصل، المشكل هو اللغات، هاذيك غير لا تتكلم لي على اللغات، أما في الفيزياء والكيمياء هما الأولين، (Les écoles prépa) عندنا هما الأولين، خصنا نكونو هاذ الشي عارفينو.

الآن المدرسة المغربية هذا اللي جاب 19,28 مدين خرج؟ ما اخذا لا دروس زايدة، فقير مسكين مطحون، ومن مدرسة بسيطة. إذن اللي باغي يقرأ المدرسة العمومية كتوفر الشروط ديال لقراءة، ولكن اللي باغي يعلم لأولاده واحد اللغة أو 2 لغات أجنبية وتختار.. هاذك يتحمل مسؤوليته.

الدولة بريئة من هاذ الشي تقولو قمتنو أو ما قمتنوش، كل واحد يختار، واللي ما عجبوش هاذ المدرسة ينتقل لهاذي، المشكل هو بعض الحالات ما كابينش الخيار، ولكن الدولة خصها تكون موجودة، والخيار هو بين القطاع الخاص والقطاع العمومي، اللي اختار يتحمل مسؤوليته.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد الوزير. هنالك تعقيب؟ تفضل.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكراً، السيد الوزير، على جوابكم.

إلا أننا نلاحظ أن المراقبة المستمرة في القطاع الخاص تعتبر رشوة مقنعة، بحيث تكون النقط مرتفعة. ولهذا، نطالب أن يكون امتحان وطني كما كان عليه الحال خلال العشرين سنة بدون مراقبة مستمرة ولا امتحان جموي، وأنداك ستكون الحظوظ متساوية بين الجميع.

كما أننا نلاحظ أن بعض المدارس بالتعليم الخاص لا تشغل أصحاب الكفاءات العالية حتى لا تؤدي أكثر مما جعل أنها تلجأ للاستعانة بأساتذة التعليم العمومي في خرق سافر للقانون.

السيد الوزير المحترم،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،
أولا أتقدم باعتذاري عن تأخري عن هذه الجلسة، كنت في التصويت على مشروع قانون الهيئة الوطنية للطببات والأطباء في الغرفة الأولى. إذن أشكركم على قبولكم تأخير إجائتي على أسئلتكم.

فيما يخص السؤال، فالإحصائيات المسجلة لدينا في الوزارات تبين أن أسباب التسممات الغذائية متعددة، أكثر من 90% منها ناتجة عن تلوث الأطعمة بالميكروبات وما يقرب 10% بمواد كيميائية. أهم المواد الغذائية المتسببة في التسممات هي اللحوم، الدجاج، الأسماك، الحليب ومشتقاته. وفي غالب الأحيان تنتج التسممات عن المأكولات السريعة، كما أشرت إلى ذلك، السيد المستشار المحترم، المعروضة في الأسواق وفي الأعراس والمواسم.

وبالنسبة للثلاثة أشهر الأخيرة، تم تسجيل أكثر من 500 حالة من التسممات الغذائية، من بينها 3 في أماكن عمومية، مدرسة بالحاجب، مخيم بالسعيدية، سنك في سوق الأربعاء، وأصيب خلالها أزيد من 100 شخص في كل حادثة.

وقد تتبنا هذه الحالات عن قرب، حيث أن التحليلات المخبرية على الطعام في حادثة الحاجب لم تكشف عن أي مادة سامة، وفي سوق الأربعاء أغلق المحل لعدم توفره على الشروط الصحية، وفي السعيدية قامت خلية المندوبية الإقليمية للصحة بأخذ عينات ولم تتوصل بعد لنتائج التحليلات المخبرية لناخذ التدابير اللازمة. وعلى العموم، في الحالات التي أشرت إليها والمسجلة كانت بسيطة، والوضع لا يدعو إلى القلق.

وللحد من هذه الأخطار، فالتدابير التي تمت الوزارة بصدد تفعيلها وأجرائها هي:

أولا، المتابعة الفورية لحالات التسمم الغذائي، كما قتلها دابا، فمثلا في سوق الأربعاء أغلق المحل؛

ثانيا، التكفل بالمصابين من علاج وتشخيص للمرض؛

ثالثا، القيام ببحوث ميدانية للوقوف على مصادر حالات التسمم مع إخبار الجهات المعنية بالنتائج قصد القيام بواجبها؛

النقطة الرابعة، هي الإبلاغ الإلزامي على التسممات الغذائية الجماعية لدى المصالح الصحية، بالإضافة إلى التوعية والتحسيس.

وشكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. هنالك تعقيب السيد المستشار؟ الأستاذ البار تفضل في إطار التعقيب عن الجواب.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

المستوى في فرنسا، في الولايات المتحدة، في العالم كله، راه ما كانش الأترنيت، ما كاينشاي الأمور، اشحال كنا احنا تنعطيو الوقت ديالنا غير للقراية، إما تسرح البقر إما القرية، ما كاينش خيار.
الآن الشاب راه عندو أمور كثيرة، إذن فعلا كاين تدني المستوى، ولكن الولد عندو 3 سنين و4 سنين راه فايق أكثر من هادي شحال ديال السنوات. إذن هذا واقعنا، خصنا غير ما يسبقوناش الآخرين.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، وشكرا لكم على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة، ومنتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الصحة، ونبداً بالسؤال الأول وهو حول تسجيل حالات التسمم بسبب الأطعمة، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد محمد زاز:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم، لا يخفى على سيادتكم أهمية التغذية في حياة الإنسان ونشاطه ومردوديته داخل المجتمع، سيما وأتم وزيراً للصحة وطبيباً، تعرفون أكثر من غيركم عدة ميكروبات تصل إلى الإنسان عبر الغذاء، ماء كان أو طعام، قد يصل إلى الموت أو الحياة بعاهات مستديمة، يذهب ضحيتها المواطن البريء بسبب التسمم وقلة أو انعدام المراقبة الصحية أصلاً. وهذه الظاهرة نجدها في كثير من المطاعم والفنادق المصنفة منها، حيث يطغى الطابع التجاري والرجح السريع على الضمير الوطني والإنساني.

لنا، نسائلكم السيد الوزير المحترم:

أولاً، ما هي التدابير الاستعجالية التي تتخذها وزارتك لحماية صحة المواطنين أثناء استهلاكهم الأطعمة، خاصة في فصل الحرارة والعطلة الصيفية؟

ثانياً، ما هي التدابير المتخذة في حق هؤلاء المتلاعبين بصحة المواطنين؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب.

السيد الحسين الوردى، وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

لليقظة الصحية في كل جهة جهة التي تضم المصالح اللي أشرت ديال الزارات الثلاث، والتي تركز مهمتها بالأساس على متابعة كل حالات التسمم الغذائي، واتخاذ الإجراءات والتدابير الضرورية والاستعجالية قبل أن يتم التسمم، بتنسيق الجهود والموارد، سواء منها البشرية أو التقنية. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. وننتقل إلى السؤال الثاني الموجه دائما للسيد وزير الصحة، موضوعه تعميم البرنامج الوطني لمكافحة داء السرطان، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل الأستاذ المفيد.

المستشار السيد محمد المفيد:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين،

خصصت الحكومة السابقة في ميزانيتها ميزانية مهمة لتدبير قطاع الصحة، لكن تدبير هذه الميزانية وتوزيعها بقي رهين الأولويات، مما شكل عائقا أمام تعميم البرامج الوطنية لمكافحة الأمراض في كافة جهات المملكة الذي يعتبر مرجعا في الوقاية والكشف المبكر والمعالجة والتتبع والمراقبة. وفي هذا الإطار، نجد أن وزاراتكم سطرت برنامجا محوريا لمحاربة ومحاربة داء السرطان في مختلف جهات المملكة بحكم أن هذا الداء أصبح ينتشر بسرعة مفرطة، جعلت المؤسسات الاستشفائية الوطنية غير قادرة على استيعاب مرضاها.

سؤالنا، السيد الوزير، ما هو برنامجكم لتعميم البرنامج الوطني لمحاربة داء السرطان على كافة جهات المملكة، بناء على المرجعيات السالف ذكرها؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بكل صراحة وبكل اعتزاز، فمذ أن بدأت جمعية للا سلمى لمحاربة داء السرطان، عرف المخطط الوطني لمحاربة هذا الداء تطورا إيجابيا، مكن عددا كبيرا من المواطنين والمواطنات من الاستشفاء ومن القضاء على هذا الداء. فالمخطط الوطني للوقاية ومراقبة السرطان تمثل مجالات تدخل هذا المخطط في الوقاية، في الكشف المبكر، في التشخيص، في العلاج والرعاية والدعم

السيد الوزير المحترم،

في الحقيقة لا يخامرنا شك في اجتهادكم وفي مواصلتكم الكفاح حفاظا على سلامة المواطنين، وهذا دوركم.

وقد لا يخفى عليكم، السيد الوزير، ولا يخفى على الجميع أن نسبة التسمم من خلال الأطعمة قد تجاوزت حدها، خصوصا في البلدان النامية كالمغرب، حيث نلاحظ الإقبال المتزايد خلال فترة الصيف على الوجبات الخفيفة، حيث أن جل الأسر تغير طبيعة ونمط عيشها وأغذيتها.

لنا، المطلوب، السيد الوزير، هي العناية بالمراكز الصحية، العناية باللجان حتى تتوفر المواد المستهلكة، لأن جل الأحياء الشعبية وجل الأسواق والمواسم وما أكثرها والحمد لله في بلادنا، يجب المراقبة الصارمة والضرب على أيادي المتاجرين في أرواح عباد الله.

السيد الوزير، احنا كلنا كجتمعي مدني، كهيئات سياسية وبقائية وحقوقية، يجب أن نكثف جهودنا حفاظا على سلامة المواطنين، ولكن المطلوب من وزارة الصحة العناية بجميع المتخصصين والمختصين في محاربة الأوبئة والحفاظ على سلامة المواطنين.

هاذوك الناس، الباعة المتجولين، كمشوفو الصوصيط، كمشوفو أشياء اللي هي يشمئز منها النظر، فما بالك البطن، فالناس كيستغلوا ضعف المواطن وضعف القدرة الشرائية وكيدفعوا لهم منعدمي الضمير حتى الناس الباعة المتجولين هناك من هم نظفاء، يسهرون على نظافة الأطعمة، ولكن يجب المراقبة الصارمة من طرف وزاراتكم.

وشكرا. أستسمح السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة:

شكرا. المراقبة وعمليات التفتيش والفحوصات، فهناك برنامج وطني، اللي ابغيت أؤكد عليه أن هذه المهمة هي مهمة ماشي ديال الوزارة بوحدها، اللي كتحمل المسؤولية، اللي خص تكون هي من الأولويات ديالها، هي جميع القطاعات وجميع المتدخلين والمستشارين والنواب والمجتمع المدني، إذا اخذت غير الوزارات، خصنا الداخلية والفلاحة ووزارة الصحة.

فمثلا سنة 2011 تم 220 ألف مراقبة للمحلات الغذائية بما فيها المطاعم، 220 ألف، تقام 19 ألف فحص طبي للعاملين في مجال تهيئة المأكولات، كذلك 106 ألف حلقة للتوعية الصحية، واستفاد منها أكثر من 300 ألف شخص، بما في ذلك العاملين بالمطاعم ومحلات مناولة وبيع الأغذية، 10 آلاف تحليل بكتريولوجي لعناية المأكولات.

كل هاذ الشيء قننا به وفي إطار التعاون مع باقي المتدخلين، وأشرت إليه خصوصا وزارة الفلاحة ووزارة الداخلية، تم إحداث الخلية المحلية

المستشار السيد محمد المفيد:

نشكركم السيد الوزير على جوابكم، ونعلم أنكم تبذلون جهدا كبيرا لتقويم المنظومة الصحية في بلادنا، لكن، السيد الوزير، في مجال مكافحة داء السرطان، نلمس الغياب التام لوزارة الصحة، ما عدا التدخلات المتعددة التي جاء على لسانكم والعمل الجبار الذي تقوم به جمعية "للا سلمى" لمحاربة داء السرطان تحت الرئاسة الفعلية لسمو الأميرة للا سلمى.

السيد الوزير،

بالمغرب 40 ألف حالة سرطان جديدة حسب الإحصاءات التي جاءت بها المنظمة العالمية للصحة، التي كمنشوفو أن بالنسبة لشراء الأدوية، شراء الأدوية جاء على لسانكم بأنه 240 مليون درهم التي كنتساهم بها مؤسسة للا سلمى لمحاربة داء السرطان، المراكز الاستشفائية كلها كنتساهم بـ 30 مليون ديال درهم، زيادة على الوزارة التي كنتساهم، كما جاء على لسانكم، التي ساهمت في 2011 بـ 60 مليون درهم، الآن بـ 47 مليون، إذن كين نقص.

إذن احنا كمنتظرو المزيد وأتم، السيد الوزير، كمنقولوا لنا راه قلصت من 60 مليون درهم إلى 47 مليون درهم، هذا يعني كمنشوف كين واحد النوع ديال..

أما على مستوى الأجهزة، كما جاء على لسانكم، السيد الوزير، قلنا حدث ولا حرج، حيث 25 جهاز التي جاء على لسانكم ديال (biothérapie) وهو المسرع الخطي، في القطاع العمومي لا يغطي الحاجات المتزايدة للمواطنين، أضف على ذلك عدم توفر الموارد البشرية، وهي المهم في هاذ الشيء كله، السيد الوزير، هو أنه كين أجهزة عندنا في البلاد، أجهزة متطورة وجد متطورة التي ما متواجداش في الدول الأوربية، ولكن المشكل التي كين هو الصيانة والأطر الكفاءة التي غادي تحافظ على هاذ الأجهزة.

لنا، نطالبكم، السيد الوزير، بتغطية الخصائص الحاصل في الموارد، وتتمنى لو تم تعميم مثل هذه الدور على دور الحياة التي نوه بالعمل التي كمنقوم به وتعمم على المستوى الوطني.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. السيد الوزير لكم رد على التعقيب؟

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

لا غير النقص التي شفتي هو ماشي نقص في حد ذاته، يعني تنديرو حوايج آخرين، فمثلا ما غاديش نبقاو في نفس مراكز الدار البيضاء الرباط، ولهذا فهناك 21 مركز مرجعي مبرمج التي احنا ابدنا البناء ديالو في مدن أخرى كطنجة، فاس، أكادير، ورزازات، هذه مراكز أخرى التي غادي تزداد

النفسي للمرضى وذويهم.

غير التي خصني أؤكد عليه في البداية، ربما غادي نختم بها، فهاذ الشيء كين العرض ولكن فيه نقائص، فيه اختلالات، خصنا التدرج بالتعميم ديالو، وأشرت لها أنت السيد المستشار المحترم.

فمثلا في مجال عرض العلاج لداء السرطان والبنيات التحتية، ففي المغرب مثلا كين 500 سرير، هذا في القطاع العام، كين 350 سرير في القطاع الخاص، كينين مثلا مسرع الجزينات يعني (Accélérateur linéaire d'électrons) باش كيداويو، التي هاذي 4 سنين كانوا عندنا فقط 6 أو 7 في المغرب، دابا وصلنا لـ 26 بين القطاعين، مثلا (les PET Scan) وصلوا لـ 2، التي ما كانوا تماما في المغرب، مثلا (Scanner simulateur) التي كيستعملوه في هاذ الشيء، عندنا 7 غير في القطاع العام، كينين 8 في القطاع الخاص، هاذ الشيء ما كانش تماما هاذي عامين ولا ثلاثة سنين، كين البداية.

التي ابغيت أؤكد عليه كذلك يوجد حاليا 7 مراكز لمعالجة السرطان بالقطاع العام، كين في الرباط، في الدار البيضاء، في أكادير، كين كذلك في وجدة، الحسيمة، مراكش، فاس، كلشي هاذ الشيء، وكين كذلك توفير الأدوية والتكفل العلاجي التي هو هاذ الداء مكلف جدا.

وأؤكد على الدور التي كمنقوم به جمعية للا سلمى، فمثلا في 2010 كان الغلاف المالي ديال هاذ الداء 58 مليون درهم، و2011: 60 مليون درهم، ومن بعد في 2012 وصلنا لـ 47 مليون درهم، وكين للا سلمى التي عاونت بـ 240 مليون درهم.

كذلك لمحاربة هذا الداء، تم إحداث وتجهيز المراكز، هاذ 47 مليون درهم التي كنت شرت لها أخيرا، باش نجهزو وحدات المراكز الجهوية التي غادي تكون في العيون وفي آسفي، في مكناس، في بني ملال، الناظور والراشيدية.

وأخيرا، التي ابغيت نشير له أن المساعدة الطبية التي احنا بالأجرة ديالها، التفعيل ديالها بالتدرج، هناك نقائص، هناك اختلالات، كلشي الناس كيشكبو، احنا متفقين، التي ابغيت أؤكد عليه أول مرة في تاريخ المغرب أنه ابدوا الناس التي مريضين عندهم الدياليز أنه 3 التي تعملوا في زرع الكلي، وهاذ السبت والأحد أنا شخصا كنت في مراكش في مستشفى محمد السادس لأول مرة (greffe de moelle)، مثلا سرطان الدم، وهذه بداية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، احتفظ ببعض الجواب في التعقيب إذا شئت السيد الوزير. الكلمة للسيد المفيد في إطار التعقيب عن جواب السيد الوزير، تفضل.

الشي هذا، وهاذو كلهم هاذو زيادات أنا متفق معكم، كلهم هاذو زيادات لا علاقة لها، النسب ديالها لا علاقة لها بهاذ الشي.

وبالتالي، هاذ القارة موالفين هاذ الشي، موالفين أنه هاذ المضارين وهاذ المحتكرين موالفين تيديروا هاذ العمليات على القوت ديال المواطن، ماشي غير القوت، ماشي غير في الأئمة، في الأئمة، في الميزان، في الجودة، إذن واحد العدد ديال الإشكاليات كتنكون.

هاذ الإشكاليات كلهم خصهم مراقبة، خصها تكون مراقبة قوية، ويكون فيها الزجر قوي ويمكن تعطى فيه أمثلة في واحد 4 ولا 5 الجهات، إذا قبطنا شي مضارب كيتلاعب بالمواد الغذائية خص يكون عبرة للآخرين، لحقاش إذا ما كان هاذ الزيار هذا، كونوا على يقين على أنه هاذ رمضان غادي يدوزوه المغاربة في نفس المشاكل ولا أكثر في رمضانات اللي فاتوا.

وبالتالي، كنبطبو منكم، السيد الوزير، على أنكم المراقبة خصها تكون مراقبة صارمة، مراقبة يومية فيما يخص هاذ المنتوجات وكذلك المراقبة على المنافذ البحرية والبرية والحوية ديال المغرب، علاش؟ لأنه كين واحد العدد المواد اللي هي فاسدة كيحاولوا ما أمكن باش يدخلوا للبلاد، ويخطوا، راه اعرفتوا، تخطوا الزبدة مع شي حوايج أخرى، شي تخريق كبير كين في هاذ الشي ديال التغذية.

وبالتالي، كنبطبو منكم، السيد الوزير، على أنكم تقوموا.. الإدارات كلهم، لا وزارة الداخلية، لا اتما، لا الجمع اللي عندو شي سلطة ديال الرقابة خص تثبت هاذ الرقابة باش حتى هاذ الإجراءات اللي كناخذوا اليوم، الإجراءات راه ما قولوش ما ميزاناش، ولكن هاذ التأثيرات الجانبية اللي كيديروهم هاذ المضارين هي التي تؤثر على هذه المسألة، وبالتالي وجب على الحكومة، وجب على الجمع اللي عندو شي مسؤولية المراقبة أن يقوم بهذه المراقبة الصارمة.

وتتمنى غادي نسمعو في تلفزيون، المغاربة راه كخافوا، راه هاذ البانضية راه كخافوا ما كيحشموا، راه إذا سمعوا بأن راه قبضتو واحد هنا وقبضتو واحد هنا مخطط الدقيق، واحد مخطط الزبدة، واحد غش في الغاز، وواحد كذا، راه الناس غادي يخافوا، وبالتالي خص الضرب بيد من حديد بقوة على يد هاذ المضارين، وكنتماو أشنو هما الإجراءات اللي غادي تديروها في هاذ الاتجاه؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الجواب.

السيد محمد نجيب بوليف، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم من فريق الأصالة والمعاصرة.

في هاذ الشي.

ثانيا، اللي غادي أؤكد عليه هو التكوين والتكوين المستمر اللي أشرت له، لأن ولو عندنا إمكانيات ربما في جهات كتنقصنا الموارد البشرية، احنا نتحاولو ما أمكن بالتدرج أننا نتداركو هاذ المشكل ديال الموارد البشرية، أولا بالتدبير ديالها على صعيد الجهة، اللي ما كانش، كان كلشي الوزير اللي تدير، الوزير اللي تيجيد، وتنوعدم أنه من السنة المقبلة إن شاء الله أنه المباريات تم على صعيد الجهة، والناس اللي غادي يخدمو في هاذ المراكز غادي يكونوا اختاروها عن طواعية، ما غاديش يبغي يخدم اشوية وغادي يقول لك غادي نرجع.

وأخيرا، اللي ابغيت تقول غير الرقم في العلاج فالوزارة راه كين واحد التدرج في العلاج، هاذي 3 سنين كانوا 40.000 اللي قلت السيد المستشار المحترم اللي كانوا كيتسهم هاذ السرطان، كانوا فقط تنعالجو فيهم 7000، دابا وصلنا اليوم 32000 يعني رقم مهم، يعني ما حليناش جميع المشاكل.

ولهذا نتأكد على التدرج لأن كين هاذ نظام المساعدة الطبية، وكين التحسين في الخدمات الصحية والعلاجات في المستشفيات، إن شاء الله مع المدة نمشيو بعيد. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نشكركم السيد الوزير على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة. وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة.

السؤال الأول الآتي الموجه إليه حول التدابير المتخذة لحماية المستهلك، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السي التويزي.

المستشار السيد أحمد التويزي:

السيد الوزير المحترم،

رمضان هاذ الشهر المبارك غادي يدخل إن شاء الله في هاذ الأسبوع، وكما في علمكم، السيد الوزير، على أن رمضان كيكون فيه الاستهلاك قوي جدا، استهلاك ديال المواد الغذائية بقوة جدا، بالضرورة خص يكون في الواقع شهر العبادة ولكن احنا في المغرب هو شهر العبادة وشهر الاستهلاك ديال المواد الغذائية.

وبالتالي، لاحظنا وغادي تلاحظوا وغادي تسمعوا وغادي تصلمكم الأخبار ديال الأقاليم والجهات على أن واحد العدد ديال البانضية قارة خدامين كيمضيو السلاح ديالهم على الفقير، لأن هاذوك الزيادات آش كياخذوا هما؟ كياخذوا هاذيك الزيادات اللي تزدت في المازوط وفي الإيصوص، كيقولوا راه تزدت في المازوط وفي الإيصوص، راه نزيدو في هاذ

التاريخ ديال الصلاحية داز ولكنها مازالت تستهلك وتضر بالمستهلك من جهة أخرى.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد أحمد التوزي:

متفق معك بأن المغاربة هما اللي تهربوا، ولكن اللي كيرب هناك محرب يجب على الحكومة تضبطو وتدخلو للحبس. والمواطن في الواقع هذا خص الوعي، المواطن كيف ما قلتي كيلقي جوج دراهم ناقصة كيقول لك راه همزة هادي، إذن المواطن خصو ثقافة، ثقافة المواطنة باش يستهلك المواد الوطنية باش يشجع الاقتصاد الوطني هادي ما فيها نقاش، ولكن هادي خصها خدمة أخرى، ولكن المهرب احنا خصنا نضبطو، لأن كيريب الاقتصاد ثم كيجيب لنا مشاكل للبلاد فيما يخص هاذيك المواد اللي كيجيبها. الزيادات اللي تيكونوا، مثلا (les bonbonnes de gaz)، أنا كنسمع بأن (les bonbonnes de gaz)، مثلا هذا إجراء ميزان، الصحافة قالت على أنا باغي يتقطع، أنا عارف ما غادي يتقطعشاي، البلاد راه ماشي ساوية، ولكن خصنا نردو البال فيما يخص الوزن، راه خص ضبط الوزن، لأن قالوا الناس، واحد العدد ديال الناس اللي كيروج دروك، على أن هاذوك (les bonbonnes de gaz) راه إذا نقصت غير 100 غرام من كل (bonbonne de gaz) واحسب واحد العدد ديال الأطنان، غادي تلقى هاذ الشركة اشحال كترج، راه كاين واحد الخواص كبير في هاذ الميدان، وبالتالي هاذوك الناس اللي قعدت معهم، اقعدهم معهم في هاذ الموضوع، لأن خص الرقابة، خص التقنيات، هاذو هما اللي تيراقبوا روسهم، ماشي الدولة اللي كتراقب، تيقول لك أنا عندي (usine) راه كتراقب واش فيها 16 كيلو أولا ما فيهاش.

ولكن بالتالي أن كاين واحد العدد ديال العمليات ديال النصب على المواطن في هذا الموضوع، وبالتالي خص الناس يكون فيهم هاذ الوطنية، أنا كنعرف على أن ما يمكنش بنادم يكون كلشي بالزجر، خص تكون اشوية ديال المواطنة، وهاذ المواطنة اقلالت في الواقع، اقلالت علينا تيقول لك ننقص 100 غرام أو 50 غرام، تتلقى ملايير الدراهم في السنة اللي كتمشي كتروج وكيجيدوها للمواطنين البسطاء.

وبالتالي، كاين واحد العدد ديال العمليات اللي فيهم هاذ الشيء، اللي فيهم هاذ الزيادات غير القانونية، إذن الدولة خصها تكون حاضرة، الدولة تكون حاضرة عندها الأجهزة، عندها الإمكانيات وعندها الإمكانيات اللازمة باش تضرب على هاذ الشيء، لأن المواطن المغربي وقت ما سمع على أنه راه ضبطنا هذا ودرنا لهذا، كيقول الدولة موجودة، الدولة موجودة براقبتها وبأجهزتها باش المواطنين يكونوا على بينة بأنه الناس داينها فيهم، هذا

حقيقة الموضوع الذي نحن بصده هو من الأهمية بمكان، لقد وضعت أصبعكم على موقع الداء وتكلمت على البانضية وعلى واحد المجموعة، فأتصور على أن الحكومة تشاطركم نفس الرأي، وأن هناك إشكالات جزء منها مفتعل وجزء منها حقيقي.

المفتعل منها هو الآن من يتضرع بكون أن الزيادة في أسعار المحروقات هي التي أدت إلى الزيادة، وهذا فقط افتعال، هنا عندي الأرقام الآن اللي هي المعطيات باش ابغيت أسند التدخل ديالي بمعطيات، جبت الأسعار لمختلف البضائع ديال قبل الزيادة في الأسعار، الأسبوع الأخير ديال الشهر، وجبت الأسبوع ديال 9 - 16 اللي احنا فيه، فغادي نقول لكم بأن باستثناء البطاطس اللي تزداد +13%، الطماطم -13%، البصل -15%، الجزر -7%، البرتقال -23%، ما غادي نعطيش البنان وذاك الشي لآخر باش ما...

فإذن بالمقارنة هي أثمان جد عادية قياسا للفترة اللي احنا فيها، بمعنى أنه ملي تبعنا الأسعار لقينا ما كاينش الزيادة، لكن اللي تفضلتو وتحدثتو عليه هو أن واحد المجموعة ديال الوسطاء، واحد المجموعة ديال الساسرة بالفعل تيدخلوا على الخط وتيستغلوا هاذ الفرصة باش يحاولوا يفسدوا، لعل أبسط هذا الأمر هو ذلك الشيء اللي تبعنا خلال هاذي 15 يوم، حتى الصحافة كتدير اشوية، قنينات الغاز ما غاديش يبقاو، المواطن ما غاديش يلقي الغاز، ما نعرف كيف غادي يطيب الحريرة ديالو، وذاك الشيء ما كاين منه والو.

الموزعين ديال الغاز كانوا جد وطنيين، جلسنا معهم وتذاكرنا معهم ووضحنا لهم الوضع ديال البلاد كيفاش هدا، وكانوا بالفعل قرررو بأن التوزيع غادي يكون، والأسعار ما غاديش تزيد واحنا وعدناهم بأننا خلال هاذ الشهرين وهاذ الثلاثة أشهر غادي نفتحو الملف ديالهم برمتهم وغادي ناقشو معهم.

كاين إشكالات اللي تكلمتو عليها، السيد المستشار المحترم، بالفعل تتعلق بالجودة واحنا معكم، ولكن الجودة أنا عندي مجموعة من التساؤلات، الجودة جزء منها ماجي من المواد المهريّة، لأن في السؤال الأصلي عندهم المواد المهريّة، صحيح المواد المهريّة هي أولا تضر بالاقتصاد وتضر بالصحة.

لكن التساؤل ديالنا احنا كحكومة هو من يهرب؟ ومن يستهلك؟ إذن في نفس المدار غادي نلقاو المواطن هو الذي يقوم بـ (التهرب)، نقدر ظروفه لأنه خصو الإنسان ما يبقاش، اللهم يهرب ولا يبقى جالس باش يكون عنده مدخول، نقدر ذلك.

ولكن أيضا المستهلك هو احنا نتلقاو 2 دراهم ناقصة ولا درهم في العصير عوض ما نشريو العصير المغربي، تنفضلو ذاك العصير اللي هو مستورد، لأنه كاين فيه واحد النوع ديال الثمن اللي هو منخفض.

لكن بالفعل أثبتت الدراسات والتجارب على أن هذه المواد المهريّة، حوالي 50% منها لا على صعيد الجودة ما كاينش وأيضا حتى على صعيد

هو الموضوع ديال السؤال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. لكم رد السيد الوزير؟ تفضل.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة

والحكامة:

شكرا السيد الرئيس.

على طول الخط أنا متفق معك على هاذ الشي اللي قلت، وأظن أن هذه قضية وطنية ما يمكنش نختلفو فيها، المواطن ما خصوش يكون هو الضحية، السمسرة والوسطاء ما خصهمش يبقاو يتعاملوا.

في إطار الزجر، نعطيك غير أرقام، في إطار زجر المواد المهربة، انتقلنا خلال الثلاث أشهر الأولى ديال 2012 قياسا مع الثلاث أشهر ديال 2011 من 15 مليار إلى 18 مليار سنتيم، لكن أتم عارفين، أتم مستشارين وتمثلون الأمة.

دأبا احنا عندنا إشكالات ملي تيتحجز الواحد وتندي له السلعة ديالو، في الغد تتلقاه أنت كممثل الأمة في الباب، تقول لك أودي آجي عاوني باش نرد السلعة ديالي، هذاك اللي تنديو له السلعة تيجي عند المثلين، ما تيجيش عند الحكومة يزاوك فيها، تيجي عند المثل ديالو، تقول له الله يجازيك راه جاو داو لنا السلعة من الخانوت لأنها مهربة، دأبا آجي عاوني، هذا تعطيك النموذج ديال أنه إذا ما كانش تكائف ديال الجميع، المصلحة اصعب علينا أنه نوصلو بالفعل لهاذ الموضوع.

الموضوع الآخر هو الحكومة بالفعل في القانون ديال المنافسة والأسعار، امشأت للمسألة على الصعيد المحلي باش ما يبقاش المركزية ديال العقوبات، امشأت عند الولاية والعمال وأعطت لهم الصلاحيات، كانت في حدود 10 مليون سنتيم، 100 ألف درهم، ورداتها 300 ألف درهم ديال الزجر اللي عند الولاية والعمال.

أنا نقدر نقول لك من هاذ المنبر على أن ما عندناش قرارات لحد الآن اللي واصلة 300 ألف درهم ديال الزجر وديال العقوبات. ومن هذا المنبر تنقول على أن هاذ الصلاحية اللي أعطها القانون للسلطة الولائية والعمال خصها تستعمل باش يكون الزجر الحقيقي وما نقاوش ننتظرو الحكومة من الفوق اللي هي أعطتنا الصلاحيات، لكن هاذ الصلاحيات لحد الآن غير مستعملة.

جمعيات المجتمع المدني هي أيضا لها دور كبير في هذا المجال وخصها تعاون الحكومة أيضا، أولا بالتبليغ عن هذه الأمور ديال الغش في الجودة والأسعار، ثم أيضا أنها تكون طرف فاعل لزجر على الأقل معنويا المنتسبين في هذه الزيادات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. مراقبة أئمة المواد الغذائية هو موضوع السؤال الموجه من نفس الفريق إلى السيد الوزير، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عابد شكيل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون،

كما لاحظتم، السيد الوزير، فريق الأصالة والمعاصرة رأى في الموضوع أهمية قصوى، لذا جئنا نخطبكم مرة أخرى، السيد الوزير، كما تعلمون خلال شهر رمضان المبارك يتزايد استهلاك الأسر المغربية لمجموعة من المواد الغذائية الأساسية، وفي هذا الإطار تعرف أئمة هذه المواد بعض الارتفاع في هذه المناسبة برسم كل سنة.

ولذلك، نطالب الحكومة بالعمل على توفير المواد السالفة الذكر خلال هذا الشهر الكريم بالكميات اللازمة، ضانا لعدم الزيادة في أسعارها، ونطالبها كذلك بضمان نجاعة مراقبة الأئمة حتى يتمكن المستهلك من اقتناء هذه المواد بأئمة معقولة، ولكي لا تتضرر قدرتهم الشرائية نتيجة ذلك.

وفي نفس السياق، السيد الوزير، تثير الانتباه إلى ظاهرة خطيرة، تزداد حدتها خلال هذا الشهر الكريم ويتعلق الأمر بظاهرة التهريب، بحيث تعرف بعض مناطق المملكة رواجا كبيرا للبضائع والسلع المهربة، كما جاء في كلمة صديقي، وخاصة منها التمور والمواد الغذائية رديئة الجودة، والتي يتم عرضها للبيع بأثمان زهيدة، بحيث أصبحت تزامم المنتجات الوطنية، هذه المنتجات لا تخضع لأدنى شروط ومواصفات الجودة، وهي مناسبة نسجل من خلالها ضعف مراقبة المصالح المختصة لبيع هذه المواد التي يتم عرضها بجميع الأسواق وفي الشوارع والأزقة.

لذلك، نسألكم، السيد الوزير المحترم:

- ما الذي قامت به الحكومة من أجل توفير المواد الغذائية الضرورية بمناسبة شهر رمضان المبارك، وضمان مراقبة أئمتها؟

- ما هي إستراتيجية الحكومة للحد من رواج المواد المهربة، حفاظا على صحة وسلامة المواطنين؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير، تفضل.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة

والحكامة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. هناك تعقيب السي شكيل؟ تفضل.

المستشار السيد عابد شكيل:

الذي يؤسفني، السيد الوزير، وأشكركم عن جوابكم وهو مقنع، لكن لا بد أن أشير، في الوقت، السيد الوزير، اللي كنهض لي على استيراد الحليب، هذا راجع لاش؟ لأننا هاذي سنين واحنا كنخلصو الحليب بثن أقل من كاس ديال كوكاكولا، لو أعطينا للفلاح الثمن الحقيقي ديال الحليب لما كناش اليوم نكونو في حاجة إلى استيراد هذه المادة اللي هي أساسية في بلادنا.

ثانيا، السيد الوزير، التهريب ماشي غير بالزجر، راه كاين وسائل أخرى، وكذلك تتعرفوها، السيد الوزير، باش يمكن لنا تقضيو عليه، نمشيو لعند هاذوك الناس اللي تيديروا هذاك التهريب ونحسوسهم وتقنعهم ونعطيهم وسائل باش يعيشوا.

أنا البارح وأنا ماجي من هذاك المحل منين كيهروا الناس، اشكون هاذو اللي كيهروا، تصيب اعيالات، ادراي، ما صابوش فين ياكلوا.

لو مشينا عندهم وتذاكرنا معهم وسألناهم وأعطيناهم وسائل العيش، كنا أول شيء غادي نرجو هاذيك الخسارة اللي الآن كيعرفها الاقتصاد الوطني من أجل هاذيك المواد اللي تنجيوها واللي كان يمكن للسوق ديالنا، هو فيه فين تسوق، والمعامل ديالنا هي اللي تنتجها.

إذا ابقينا غير بالزجر وكذا وكذا، السيد الوزير، وأنا نتعرفكم بأنكم أتم ماشي مع الزجر، ولكن تحاولوا.. هذه أحسن طريقة إنسانية باش هذاك المواطن غير نعطيوه باش يعيش، غير نعطيوه عمل داخل هذا الإجراء وغادي نجحو الاقتصاد، ونجحو هذاك البشر اللي ما يبقاش يعيش دائما هاربا من البوليس ومن الجدارية.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد عن التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

هو الموضوع، الحكومة إذا استطعت توفر، ماشي غير لهاذو اللي تيهروا، توفر لجميع المواطنين 10 ألف أو 15 ألف درهم، أشنو غادي تخسر هاذ الحكومة؟

حقيقة فريق الأصالة والمعاصرة بطرحه لسؤالين يصبان في نفس المبتغى، بالفعل يجعلنا نتحدث بجز زمني أكبر على هذا الموضوع، الموضوع عندو علاقة برمضان وهذه فرصة باش نتمناو لكم جميعا السادة المستشارين وأيضا نتمنى للشعب المغربي أن يدخله الله علينا بمزيد من الصحة والإيمان.

حقيقة، شهر رمضان ها أتم عارفين الأصل ديالو هو العبادة، لكن وللأسف الشديد، احنا عوض ما نمشيو للعبادة تنديرو اشوية ديال العبادة أكيد، لكن نستغله لمجموعة ديال الأمور اللي منها المواد الغذائية اللي تتراد والاستهلاك اللي تتراد لواحد المجموعة ديال المنتجات، فالحكومة قامت بجرد ديال المنتجات تقريبا التي تستهلك بكثرة، يمكن نقول لكم الحليب، السكر، الزيت، الطماطم، العدس، الحمص، التوابل، والدقيق وغاز البوطان، هاذو هم المواد اللي تستهلك بزاف، الحكومة أحصت الطلب والعرض ووجدت على أنه العرض متوفر بما يكفي، إلا في مادة الحليب اللي فيها نقص واللي قررت الحكومة في المرسوم اللي صدر منذ ثلاث أسابيع اللي تيسمح باستيراد حوالي 20 ألف طن بين الفترة ديال 20 يوليوز ملي غادي يدخل رمضان والفترة ديال 20 غشت بمعنى شهر باش المادة تكون متوفرة، إذن هاذي هي المادة الوحيدة اللي تنتصرو على أنه غادي يكون فيها نقص، ودرنا هاذ المرسوم باش نرخصو الاستيراد بالإعفاء من جميع الرسوم الجمركية ديال هاذ المادة باش المواطنين ما يعانوش.

أكيد أن الإشكالات الآن هي متعلقة بالمراقبة صحيح، وكاين اللجنة الوزارية التي تتبع الأسعار والتموين بجوج، هذه اللجنة الوزارية كانت تجتمع مرتين في الشهر، بمناسبة شهر رمضان خلال هاذ 15 يوم الأولى وخلال شهر رمضان كلو غادي تبقى تجتمع مرتين في الأسبوع باش تتابع الأسعار والزيادات اللي فيها إذا كانت هناك زيادات، وباش تتابع أيضا التموين باش تكون عندها حركية وتجاوب مع هذه المعطيات اللي كتجيبها على الصعيد المحلي، هي لجنة وزارية مركزية لكن تتجيبها المعطيات من الأقاليم.

وعندما يتضح على أن هناك بعض المنتجات، وهاذ الشيء حاصل، أن بعض المنتجات فيها غلاء غير عادي، ماشي غلاء اللي راجع للسوق، للعرض والطلب، ولكن اللي فيه نوع من السمسرة ومن الوسطاء اللي كيغليو هاذ المنتج كتكون عندها تدخلات اللي هي واضحة.

عندنا القانون اللي تكلمت لكم عليه في الجواب السابق ديال حرية الأسعار والمنافسة كيعطينا مجموعة ديال الإجراءات، أنا غادي نسردي عليكم فقط اللي قامت به الحكومة، مادام طلبتم منا أشنو قامت به الحكومة، نعطيكم الإشكال المتعلق بهاذ الشيء ديال التهريب، فهناك تخفيضات جمركية الآن وصلت بين 40 و75% على مجموعة من المواد باش ما تبقاش تجينا، ياك أسيدي المشكل عندنا في الثمن على ذاك الشيء تيهروها، نقصنا 40 حتى 75% في المواد، كالعصائر والمشروبات والقهوة والجبن والشكلاطة والمنتجات اللي من أصل الحبوب والقطاني، باش تبقى الشركات الوطنية ديالنا تنتجها وما نبقاوش نهروها من سببة ومليية أساسا.

المستشار السيد المختار صواب:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

لقد أصبحت بلادنا تتوفر على قوانين عصرية وملائمة تخص المنافسة والاستهلاك على غرار جميع الدول المتقدمة وخاصة منها الأوربية. إلا أننا نلاحظ رغم صدور هذه القوانين بالجريدة الرسمية، لازالت هناك ممارسات مشينة بهذه القطاعات واستفحال ظاهرة المنافسة غير الشرعية، وكذا عدم احترام قانون المستهلك في عدة ميادين، والمربطة أساسا بعدم احترام المعلومات من طرف المنتج والمصلحة فوق المنتجات بصفة عامة.

السيد الوزير، فما هي التدابير التي ستتخذها وزارتك لتفعيل القوانين السالفة الذكر؟ وأي دور للمجلس الوطني للمنافسة في هذا الشأن؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الجواب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة**والحكومة:**

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيد المستشار المحترم من الفريق الاشتراكي.

أكد أن الجهد الذي قامت به الحكومات السابقة على أساس أن توصل القانون ديال حماية المستهلك وأن تخرجه إلى الوجود هي جهود معتبرة، وأنه بالفعل الآن نحن عندنا القانون ديال 31.08 اللي هو قانون عصري، اللي هو قانون مواكب للتغيرات المجتمعية واللي ما يمكنش إذا قارناه مع القوانين الأخرى ديال الدول المتقدمة نقولو أنه متخلف، وبالتالي فهو في نفس المستوى.

ولكن هاذ القانون الذي ينص على مجموعة من الحقوق الأساسية للمستهلك، منها الحق في الإعلام حول الموضوع أو الشيء الذي يشتريه، حماية الحقوق ديالو الاقتصادية، التمثيلية، التراجع أو اختيار ديال المنتج، هذه كلها حقوق كايته.

لكن الإشكال، هو أنه بالفعل في القوانين التنظيمية اللي الآن لازالت متعثرة وأنها لم تصل، ولكن هنا نفتح قوس ونقول على أنها هاذ القانون راه تمت المصادقة عليه في ماي 2011 يعني في عهد الحكومة السابقة، بمعنى أنه منذ ذلك الحين، دابا داز أكثر من 14 أشهر واحنا مازال الآن تنتعثرو، لأن الحكومة الحالية قررت أن تسحب جميع القوانين اللي كانت لازالت في البرلمان لكي تعيد النظر فيها لكي تطرحها من جديد، وهذا اجتهاد على أية حال اللي قامت به الحكومة.

فهاذ الواقع، احنا متفتين، ماشي غير الناس اللي تيهربوا وإنما الحكومة خصها توفر للجميع، الإمكانيات ديالها الآن ها اتما عارفينها، ما كين لاش ندخلو في التفاصيل ديالها.

إذن الحكومة الآن في هذا الإطار كندير الجهود اللازم، بالفعل باش نحاول على أن هؤلاء المهريين توجد لهم وسائل ديال الاشتغال وديال العيش اللي من خلالها ما يقاوش يهربوا.

في إطار (INDH) احنا عندنا حالات اللي هي لا بأس بها، مجموعة من الحالات اللي بالفعل واحد المجموعات تحولوا في إطار مشاريع ديال الدخل الذاتي، المشاريع المدرة للدخل، أنهم تحولوا من الأمر ديال التهريب، وأتم عارفين واش كين شي واحد تيهرب بخاطرو، ذاك النساء اللي تتشوفوا لا في التلفزة ولا الواقع اللي تتكرفس وهازة 25 كيلو في الظهر ديالها وتحتقر عند الدخول إلى.. واش هاذي غادي تمشي لخاطرها تهرب؟ ما شي لخاطرها. وبالتالي، احنا واعييين على أنه بالفعل بتوفير الوسائل اللائقة للعيش، هاذ المسألة ستخف.

المسألة ديال التحسيس، السيد المستشار المحترم، أتم عارفين هاذي مسألة مجتمعية، يمكن نديرو (des spots publicitaires) في التلفزة، يمكن نهضرو مع الجميع، لكن إذا ما استشعرناش جميعا الخطورة ديال هاذ الموضوع راه ما يمكنش تتغلبو عليه. فهذا من المشاكل المجتمعية، بحالو بحال الرشوة، بحالو بحال الفساد، بحالو بحال الأمور اللي خصنا تضافر الجهود ديال الجميع، وأتصور أنه حتى التساؤل ديالكم والجواب هذا جزء منه داخل في التحسيس.

لكن اللي يمكن نختلف معكم، السيد المستشار، هو في هاذ الشيء ديال الحليب والأسعار ديالو، أنا ما يمكنش نقول على أنه الاستيراد الآن راه احنا في وقع الأزمة ديال الاستيراد لأنه ما تعطيش للفلاح واحد الثمن اللي ربما كون أعطيناه أكثر كان غادي يبنج، لكن خصنا نعرفو على أنه الحليب في المغرب تيبقى أعلى من واحد المجموعة ديال الدول اللي هي أوربية، اللي المستوى ديال العيش ديالها جد مرتفع، واحنا الحليب في المغرب ملي تيدير 6,40 درهم ولا 6,80 درهم على حساب واش تنشربوه بالنص ولا بالتر، راه بالفعل كين عائلات اللي تتاكل غير الحبز والحليب، ما تنستاطعش على أنه تشربه، ماشي الفلاح هو الأصل ديال هاذ السعر، لكن ذاك الوسطاء وغيرهم اللي خصنا نقضيو عليهم.
شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

موضوع السؤال الثالث الموجه إليكم السيد الوزير حول تطبيق قانون حماية المستهلك، للفريق الاشتراكي. الكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال، تفضلوا.

شكرا على جوابكم، السيد الوزير، وهو جواب مقنع، غير أننا ننتهز هذه المناسبة للتأكيد على أن شهر رمضان، كما جاء على لسانكم قبل قليل، بأنه شهر العبادة، ولكن فيه قوة الاستهلاك، السيد الوزير، هو للتأكيد على أن شهر رمضان هو محك حقيقي، مدى قدرة الحكومة على تفعيل مقتضيات قوانين المنافسة وحماية المستهلك، خاصة فيما يرتبط بإعلان وإشهار المعلومات المرتبطة بأسعار المنتوجات وجودتها ومكوناتها، وهذا ما يتطلب تعبئة مختلف المصالح المختصة بمراقبة احترام هذه القوانين، سواء من طرف المنتجين أو الموزعين أو التجار.

واش ما تقدروش تديروا لنا آليات التي يمكن أن تضعها الحكومة من أجل تسهيل مهمة المواطن المستهلك، كتنخيص واحد الرقم لتسهيل.. رقم أخضر مثال اللي يمكن هناك المتضرر يصيب واحد البلاصة فيها واحد الأثمان زائدة ولا فاسدة ليتصل على سبيل المثال باش يبلغ المسؤولين. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة

والحكمة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

أريد أن أطلب ديال وضع رقم أخضر ليسهل على المستهلكين الاتصال، أظن هذا أمر مقبول، والحكومة - كما تعلمون - كنتدير ما يسمى بالأيام السنوية للمستهلك، كل عام كنتدير ما يعرف باليوم الوطني للمستهلك اللي تيكون عبارة عن نوع من الإعلام والتحميس، وتيعطي الآليات للمستهلكين باش يحاولوا يوصلوا هاذ الإشكالات اللي هي كتعلق بالجودة وغيرها.

في هذا الإطار دائما من بين الإجراءات، الآن في إطار أيضا احترام المعلومات اللي خصها تكون على المنتوج، دابا الحكومة تحضر مشروع مرسوم اللي غادي يكون جاهز للعرض خلال الأيام المقبلة أيضا عند المجلس الحكومي، للمنتوج اللي يستهلكه المواطن غادي يولي مجال الدواء، غادي تلقى فيه الكمية، العبار ديالها أشنو هي، غادي تلقى فيه اشكون اللي كينتجو، اشكون اللي كيزعو، جميع المعطيات.

المرسوم الآن راه في إطار الإعداد باش يخرج، غادي تعطينا جميع المعطيات باش المستهلك ملي غادي يشري غادي يعرف المنتوج منين جاي.

نعطيك نموذج دابا تكلمتو على رمضان كايين شي تمر دابا تيدخل المغرب وتيعجب بعض المغاربة، ملي تمشي تشريه حتى واحد ما تيعرف،

لكن الإشكال الآن هو نعطيك الإستراتيجية الحكومية اللي غادي توصلنا للجواب على السؤال ديالكم:

الأول، هو تعزيز الإطار القانوني: الآن كايين مشروع مرسوم يتعلق بإعلام المستهلك وبعض الممارسات التجارية والضمانات القانونية والاستهداف، سيعرض على أظنار الحكومة عاجلا لكي تقرر به ويجي هاذيك الساعة للبرلمان للمصادقة:

الموضوع الثاني تقوم به الحكومة في إستراتيجية، هو توطيد الإطار المؤسسي بإحداث ما يعرف بالمجلس الأعلى للاستهلاك، هيئة استشارية تتعلق بكل ما يهم المستهلك، وهذا أيضا المشروع ديال المرسوم في طور الإعداد، الحكومة راه ماشية، هذا الأول راه غادي يجي للحكومة باش تصادق عليه، والثاني راه هو في طور الإعداد، والحكومة واعية بأنه خصو ينزل.

ينضاف إلى هذا، في الإطار المؤسسي، العمل ديال المركز المغربي للاستهلاك الذي أحدث بشراكة مع جمعيات المجتمع المدني وجمعيات حماية المستهلك.

ثم أيضا الجزء الثاني من الإستراتيجية هو دعم الحركة الجمعية في مجال الاستهلاك من خلال تفعيل دور الصندوق الوطني لحماية المستهلك اللي غادي يولي يدعم الجمعيات ديال المستهلك، وهنا نفتح قوس باش نقول على أنه الدور ديال الجمعيات ديال حماية المستهلكين هو دور أساسي ورئيسي في الدفاع عن حقوق المستهلكين، لكن وللأسف من هاذ المنبر نقول على أن جل هذه الجمعيات لحد الآن لا تقوم بالدور التي تقوم به جمعيات المستهلكين في مجموعة من الدول، وخاصة الدول المتقدمة.

المؤسسات الاقتصادية في الدول المتقدمة ترتعش إذا شي جمعية ديال المستهلك قررت شي حاجة، ترتعش إذا شي جمعية ديال المستهلكين جات وقالت هاذ المنتوج هذا فيه نوع من أو ما فيش منافسة وفيه زيادة غير معقولة.

لكن هنا وللأسف الجمعيات ديالنا هي متواجدة، ولكن مازال خصها تطور الأداء ديالها وتعطي لها مجموعة من الصلاحيات حقيقة باش تكون طرف فاعل في دعم المستهلكين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين للتعقيب عن جواب السيد الوزير.

المستشار السيد المصطفى الهية:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب على السؤال.

السيد عبد الصمد قيوح، وزير الصناعة التقليدية:

شكرا السيد الرئيس.

زميلي السيد الوزير،

السادة المستشارون المحترمون،

بداية، أريد أن أتقدم بالشكر لفريق التجمع الوطني للأحرار لوضعه هذا السؤال المهم والذي يتعلق بدور قطاع الصناعة التقليدية في الاقتصاد الوطني.

في البداية، يجب أن أعرض على حضراتكم مجموعة من المعطيات حتى يتبين للسادة المستشارين وكذلك المواطنين كيف يقسم قطاع الصناعة التقليدية. بطبيعة الحال يقسم إلى القطاع الإنتاجي، بصنفيه الإنتاجي والخدمي، وكذلك الصناعة التقليدية أو ذات الحمولة الثقافية.

الصناعة التقليدية تشغل 2,200 مليون صانع وصانعة بصفة مباشرة، إذا احتسبنا المعدل الذي تتعمل في قطاعات أخرى كالفلاحة يمكن أن يضاعف هذا الرقم إلى اثنين، أي حوالي 4 مليون أو 5 مليون ديال المواطنين، إذن 20% من الساكنة النشيطة ديال المملكة المغربية.

قطاع الصناعة التقليدية يساهم بـ 5% من الناتج الداخلي الخام. الصناعة التقليدية تساهم في الاقتصاد الوطني بحوالي 79 مليار ديال درهم، 16 مليار ديال درهم تخص بها الصناعة التقليدية ذات الحمولة الثقافية، 27 مليار ديال درهم الصناعة التقليدية الإنتاجية، و36 مليار ديال درهم بالنسبة للصناعة التقليدية الخدمائية.

بطبيعة الحال هذا قطاع مدر للعملة الصعبة، إضافة إلى الدور الذي يلعبه في الاقتصاد الوطني، والرقم ديال 79 مليار درهم هو رقم مهم، علما بأن هاذ الإحصائيات كانت عندنا من 2011 ونحن في طور تحسين الإحصائيات المتعلقة بآخر 2011 وبداية 2012 التي غادي تكون في الأسابيع المقبلة إن شاء الله موجودة، والتي كلها تشير بأنها كلها في تقدم، مما يعني أن رؤية 2015 بطبيعة الحال ما تقدروش تقولوا بأنها ناجحة 100%، ولكن هناك أرقام التي كندل على أن الطموحات ديلنا فيما يخص رؤية 2015 هي في الطريق المسطر لها.

مثلا من 12,2 مليار درهم كرقم معاملات في 2008 إلى 16 مليار درهم بالنسبة لسنة 2011، تساهم 3 حرف بـ 50% من هذا الرقم، الخشب، الملابس التقليدية، المجوهرات والحلي.

بالنسبة للصناع الفرادي في المجال الحضري يساهمون بـ 77% من رقم المعاملات في القطاع، علما بأنه السوق...

توحيدوا لو ذاك الغلاف ديالو الكبير لأنه جاي من إسرائيل وتخليو غير التمر، ملي تتجي تشوف غير الميكا، تتشري تمر وهو يمكن تقولوا الجودة ديالو ما يبهاش، ولكن توحيدوا.

الآن لم يعد هذا مسموحا، أنه أي حاجة، ديتي سلعة تتعرف امنين جات واشكون اللي موزعها باش حتى إذا وقع خلل في الجودة ولا في شي حاجة تعرف الشركة اللي هي مكلفة بالتوزيع، وهذا غادي يؤثر أكيد على المستوى ديال المستهلكين وعلى الجودة أيضا ديال هاذ..

عندنا إشكالات، وبكل وضوح وبكل صراحة تتقولوا لكم عندنا إشكالات في العدد ديال المراقبين والعدد ديال الباحثين اللي خصهم يتبعوا هاذ الموضوع، لأنه عندنا أكثر من 30 ألف سوق اللي هو بين الأسبوعي وبين اليومي، وتتعرض فيه حوالي 7 مليون ديال المنتوجات، إذا حسبنا هاذ الأسواق كلها ما يمكنش تقولوا أن الأهمزة ديلنا قادرة على أنه تابع هاذ الشي، لكن غادي نعاود قول بأنه إذا تكاثفت جهود جميع المؤسسات ومنها المؤسسة ديال المجتمع المدني، أظن أن هذا المشكل ما غاديش يبقى مطروح على المدى القصير.

وشكرا السيد الرئيس. شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة.

نتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الصناعة التقليدية، وذلك بناء على طلب السيد وزير الطاقة والمعادن الذي تقدم به لتأخير سؤاله الفريد إلى آخر الجلسة وذلك لالتزامه بحضور جلسة التشريع التي سيكون لنا معها موعد مباشرة بعد هذه الجلسة، لأنه ملزم بحضور مناقشة مشروع القانون الذي سنناقشه مباشرة في الجلسة التشريعية التي ستعقد بعد هذه الجلسة.

إذن السؤال الموجه إلى السيد وزير الصناعة التقليدية، الكلمة موجهة إلى أحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال الذي عنوانه: "دور الصناعة التقليدية في دعم الاقتصاد الوطني". الكلمة للأستاذ للعلاج.

المستشار السيد لحبيب للعلاج:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سؤالا بسيط وعريض ومهم جدا، في إطار حكومة جديدة ومفهوم جديد للتنمية البشرية بمفهوم جديد للاقتصاد، ما هي الرؤية ديال وزارة الصناعة التقليدية في المساهمة والمشاركة في بناء اقتصاد وطني يعيش أزمة اقتصادية عالمية ويعيش مشكل البطالة ويعيش مشاكل متعددة؟ ما هو دور هذه الوزارة في تقليص هذه المشاكل والدور الذي تلعبه في هذا المجال؟

وفي هذا المضار، نحن الوزارة بصدد تهيء مشروع قانون اللي غادي نعروضه عليكم إن شاء الله في الأسابيع المقبلة، اللي غادي يفرض على جميع البنائات العمومية باش تستعمل المنتوجات ديال الصناعة التقليدية، سواء في البنائات أو في الأثاث، لأنه بذلك سوف نضمن أولا للصناع التقليديين واحد العمل، سوف نحارب الاستيراد وكذلك سوف نحافظ على تراثنا الذي ورثناه للأجيال المقبلة.

ولكن اللي يمكن نقول لكم، السيد المستشار، هو فيما يخص التشغيل كنظن ماشي حيث أنا وزير وصي على القطاع، ولكن يعتبر قطاع الصناعة التقليدية أكبر خزان لامتنصص البطالة، علاش؟ لأنه كين تكوين مهني وتكوين بالتدرج، وكين تكوين اللي كيديروه المتعلمين عند الصناع، لأنه الأغلبية ديال الصناع ديانا راه دخلوا وهما صغار وتكونوا ومن بعد أصبحوا متعلمين.

فالقطاع ديال الصناعة التقليدية لما صانع كاحتاج لواحد باش يشغلو، راه لما تيجي ما كيطلب له كيقول له خصني (bac+2) أو (bac+4)، كيحي كيدخلوا لأنه محتاج وتماك كيدير تكوين وإذا سهل عليه الله كيحل المحال ديالو.

إذن الآلية باش كيشغل القطاع ديال الصناعة التقليدية هو واحد الموروث اللي ديانا، واللي كينجيد اليد العاملة وكيمنصصها في نفس الوقت، ويكعب الدورين، كما أتى في التساؤل ديالكم، هو اللعب ديال الدور ديالو المنوط به في الاقتصاد الوطني، وكذلك فيما يخص التشغيل.

أنا بكل صراحة مطمئن ومتفائل، وكنطلبو من الصناع التقليديين أنهم يستمروا في التفاؤل ديالهم، هذا الصباح وقعنا اتفاقية مع مؤسسة تحدي الألفية ب 5,7 مليون ديال الدولار اللي غادي تهم الترويج والتسويق للصناع الفرادي (les mono-artisans) عبر المغرب وعبر العالم. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة. نتنقل إلى السؤال الموجه إلى السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني حول اللباس المخصص للسجناء، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي، تفضلوا السيد رئيس الفريق، الأستاذ الأنصاري.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الزملاء الأعضاء،

هذا واحد السؤال عندو واحد اشوية ديال الخصوصية، باعتبار أنه يهم واحد المؤسسة إصلاحية مهمة جدا، وهي السجون ببلادنا، هاذ المؤسسة

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، أنهيتم حقم في الكلام. الكلمة للسيد المستشار.

المستشار السيد لحبيب العالج:

شكرا السيد الرئيس. شكرا السيد الوزير على الأجوبة. هو في الحقيقة تتقاسم شيء مشترك هو أنه هناك يد عاملة كبيرة تشتغل في هذا القطاع، وتتقاسم شيئا كبيرا أنه هذا مجال خصب للخروج من الأزمة، لأنه الصناعة التقليدية يجب أن تلعب دورها الكامل في تفعيل الاقتصاد وفي امتصاص البطالة، وتكوين هذا الشباب الذي أرغم على الهدر المدرسي، وكذلك في تحديث التاريخ المغربي وتحديث السياحة المغربية.

أقول أنه نطالبكم، السيد الوزير، ببرنامج يكون الأوراش الكبرى للصناعة التقليدية، من خلاله تبني القصور التي تجسد التاريخ المغربي والكرامة والعزة المغربية في عهود الدول التي حكمت هذا البلد والتي أعطت لهذا البلد حضارة متميزة وثقافة، اليوم نحن نبحث عنها ونبحث عن تاريخنا. السيد الوزير،

أقول أنه نحن في حاجة ماسة إلى إبداع، ولكم عبرة في مسجد الحسن الثاني الذي لعب دورا في أزمة اقتصادية كانت في وقت.. والذي أصبح من الأماكن التي يزورها عدد من السياح والتي أصبحت مرجعية لمواد البناء وللبناء ولليد العاملة التقنية للمغرب.

أقول، السيد الوزير، الله يجليكم ربما إذا نشرتم هاذ المشروع ديال الأوراش الكبرى للصناعة التقليدية عبر رسم التاريخ المغربي، عبر إنشاء قصور كبيرة تجسد التاريخ المغربي، سيكون لها مفعول وسيكون لها آثار إيجابية لا على السياحة المغربية ولا على تكوين البطالة المغربية ولا على امتصاص البطالة كذلك.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الصناعة التقليدية:

شكرا السيد المستشار.

أنا متفق معك على طول الخط، لأنه كايمة رؤية 2015، وأتم تتساءلون أشنا هو الجديد اللي جات بيه الحكومة وجات بيه الوزارة؟ بطبيعة الحال عندنا واحد العدد ديال الإجراءات اللي جينا بها جديدة، واللي دائما غادية في نفس هاذ الاتجاه ديالكم، أولا، المحافظة على الموروث الثقافي ديالنا، عملا بالبيت الشعري الذي يقول "تلك آثارنا تدل علينا" فانظروا بعدنا إلى الأثر"، ومسجد الحسن الثاني واحد المعلمة اللي هي كبيرة.

السيد المندوب العام وإدارة السجون، اليوم يحظى بواحد الاهتمام اللي فعلا كاين إرث إيجابي، دائما كنا نذكره حتى عندما كنا في المعارضة، وهناك سلبيات يجب اليوم أن نتعاون لكي نتجاوزها.

أنوه بالدور أيضا ديال المجتمع المدني اليوم، اللي عندو واحد العطاء وعندو واحد المواكبة، وعندو تكامل جهود في هذا الإطار.

السيد المستشار المحترم، أترتم قضية فعلا هي اليوم طارحة إشكال، أولا من الناحية القانونية، أتم تعرفون، السيد المستشار، بأنه المادة 81 من القانون ذي الصلة اللي كتعلق بالملايس تلزم "توفر إدارة المؤسسة السجنية للمعتقلين بدلا خاصة مناسبة تتلاءم وفصول السنة"، كاين إلزام في جهة، لكن أيضا في نفس المادة، "يمكن للمعتقلين الاحتفاظ بملايسهم الشخصية إذا كانت نظيفة، ما لم تأمر الإدارة بغير ذلك لأسباب أمنية أو صحية".

إذن هناك إلزام مرتبط بهاذ اللباس الجنائي، وهناك توسعة تسمح بالاحتفاظ باللباس الخاص بشروط معينة، وهناك إلزام مرتبط بأسباب أمنية وصحية، خصوصا عندما يتعلق الأمر بنقل السجناء إلى خارج...

فعلا الموضوع الذي أشرتم له ديال وجود طبقية داخل السجون مرتبطة بالملايس، مرتبطة بالإشكال أيضا اللي هو إشكال ديال وجود نسبة مرتفعة من أشخاص موجودين داخل السجون في إطار اعتقال احتياطي، لم تصدر بشأنهم أحكام نهائية.

لكن، اللي أؤكد عليه اليوم، هو أنه الحكومة منكببة على هاذ الموضوع لتفعيل هاذ المقتضى بما يحقق فعلا احترام القانون بشكل دقيق ومستعدة كذلك للتجاوب مع المشرعين بالنظر إلى أننا اليوم ندعو إلى حوار وطني ثلاثي الأبعاد ما بين البرلمان والحكومة والمجتمع المدني من أجل أن تطور هذه المؤسسة لكي تكون فعلا مؤسسة مرتبطة بإعادة الإدماج، مرتبطة باحترام القوانين ومرتبطة بأن تكون مندججين كونييا في الخصوصيات المتعلقة بالسجون، ومن أبرزها أن أغلب السجون في العالم تكون لها لباس جنائي مميز للأشخاص المحكومين بالأحكام النهائية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة للسيد المستشار للتعقيب.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

اسمحوا لي، ابغيت نشكر السيد الوزير اللي دقق ودخل اشوية في الجزئيات بالنسبة للتطبيق السلم للقانون المخصص باللباس. فيما يخص اللباس، قلم وبالتدرج هناك أولا الوجوب ثم انتقلنا إلى الإمكانية.

هاذ الوجوب عندما لا نمكن المحكوم عليه بمقتضى حكم نهائي حائز لقوة الشيء المقترن باللباس، نحرمه من شيء أوجب القانون أن يكون له، وبالتالي هذا حرمان من حق موكل بمقتضى القانون، قبل أن ننقل إلى الإمكانية لذلك الشخص الذي يريد أن يحتفظ على أساس شروط معينة

كانت موضوع نقاش وحوار في المجلس المجاور، مجلس النواب، بخصوص الإشكاليات والاختلافات التي تعرفها هاته المؤسسة.

بدون شك أن ذلك الحوار كان مهم، فقد وقف عند بعض الاختلافات، ولكن لم يقف عند بعض الإنجازات، لابد أن نتكلم عن النصف المملوء من الكأس والنصف الفارغ، وأعتقد أنه ينبغي كذلك أن نقف عند التطور الذي عرفته هذه المؤسسات في العشرية الأخيرة، وخاصة انطلاقا من القانون الجديد المنظم للسجون الذي دخل حيز التطبيق سنة 2002.

بطبيعة الحال أنا ابغيت ما نوقفش عند المنجزات ولا عند الاختلافات بقدر ما غادي نوقف عند واحد الظاهرة اللي تبيين التكافؤ، كذلك التعامل داخل هذه المؤسسات السجنية بين المواطنين المغاربة الذين قدر لهم أن يكونوا داخل هذه المؤسسة، فالمتواجدون داخل المؤسسات السجنية، هم صنفين: إما أن يكون السجين المعتقل من طرف النيابة العامة أو قاضي التحقيق، هو معتقل احتياطي، أو أن يكون يقضي عقوبة بعد صدور حكم حائز لقوة الشيء المقضى به من طرف مختلف المحاكم المغربية.

في جميع السجون في العالم نرى أن السجين الذي يقضي العقوبة الحبسية بمقتضى حكم نهائي، يكون يتوفر على لباس موحد، أي متشابه لكافة السجناء على اختلاف السجون في المغرب، وذلك خلاف أولئك الذين هم في اعتقال احتياطي، إلا في المغرب فنرى هناك من يلبس لباسا من ماركات عالمية، وكل واحد على ذوقه وإمكانياته، وهذا يعطي انطباع بالفتوية داخل المعتقل السجني.

نحن نساءل الحكومة ونسائل السيد وزير العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني: لماذا هذه الخصوصية في السجون المغربية على الرغم من وجود اعتمادات خاصة باللباس المخصص للسجناء؟ لماذا لم يطبق ذلك؟ ولماذا يبقى هذا الحيف ولو على مستوى اللباس؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للجواب على السؤال، تفضل.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

أولا بداية لابد أن أنوه بالاهتمام اللي حاصل الآن بواحد الشكل مكثف لدى البرلمان بغرفتيه اتجاه وضعية السجون. هاذ الاهتمام يتناغم مع الانشغال الحكومي لقطاع تحت المسؤولية المباشرة للسيد رئيس الحكومة، وطبعاً

المستشار السيد عبد الرحيم الراجح:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

السيد الوزير، من حق كل موظف أو مستخدم أو عامل أن ينخرط في أي حزب أو نقابة بكل حرية حسب قناعاته كما ينص على ذلك الدستور. غير أنه مع الأسف يتم المساس بهذا الحق عند إسناد المهام أو الترقية في المسؤوليات، سواء في القطاع العام أو الشبه عمومي أو المؤسسات العمومية، حيث يتم اعتماد الزبونية والحزبية الضيقة بدل التحلي بالموضوعية واعتماد الكفاءة، مما تكون له انعكاسات سلبية على الفعالية والمردودية، وذلك هو السؤال الذي طرحناه على الحكومة قبل 7 أشهر، والذي اقترحنا برمجته في هذه الجلسة بعد مصادقة البرلمان على القانون 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا طبقاً لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور.

ولنا، نساءلكم، السيد الوزير، عن المنظور الشمولي للحكومة حول التعيين في المناصب العليا وإسناد المهام والترقي في المسؤوليات في كافة المجالات الحكومية والقطاعية والمؤسسية مع اعتماد الموضوعية والكفاءة دون اعتبارات حزبية أو نقابية بهدف التفعيل السليم للدستور. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب على السؤال، تفضل السيد الوزير.

السيد عبد العظيم الكروج، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة المستشارون المحترمون،

أنا فعلا كنتشاطركم الرأي فيما يخص أن دستور المملكة في الفصل دبالو الفصل 29 كضمن لجميع المواطنين الحرية ديال الاتناء النقابي والسياسي، ومن بين هاذ المواطنين بطبيعة الحال كين الموظفون، فهذا من طبيعة الحال كضمن للموظفين باش يكون هاذ الاتناء، ما تكون عندو حتى شي تأثير على وضعيتهم الإدارية ولا في الولوج للمناصب العمومية ولا النظامية منها ولا الوظيفة، وهذا عبر مساطر اللي هي شفاقة اللي كضمن المساواة وتكافؤ الفرص والاستحقاق والشفافية. فظام الاستحقاق هذا من بين المبادئ اللي الدستور وخاصة الفصل 31 تبناها، ويجب على الحكومة وعلى كل المتدخلين التطبيق ديال هاذ المبدأ.

فيما يخص النظام الأساسي للوظيفة العمومية، كنظن أن النظام الأساسي كضمن، يعني بموجب عدد من المقتضيات، كيلزم الإدارة باحترام حق

تسمح بها الإدارة، علينا أولا تلك الفئة التي ليست لها إمكانية من أجل اقتناء لباس نمكنها من ذلك اللباس، هذا شيء أساسي.

ثم كذلك في نطاق كذلك شعور السجين بوجود اهتمام كبير من طرف المؤسسة التي لا تألو حمدا الآن عن طريق الاجتهاد في مجال التطبيب، في مجال.. هذا لا يعني أن ليس هناك اختلالات أو ليس هناك بعض المشاكل المشينة التي ينبغي معالجتها، ولكن كذلك ليسشعر بذلك المساواة، لا بد أن نعمل هذا المقتضى القانوني الذي بقي جامدا منذ أزيد من 11 سنة عن صدوره، وخاصة أننا مقبلون على تهيء الميزانية لـ 2013 وينبغي أن يكون هناك بند من أجل تخصيص الملابس، وخاصة أن الأمر يتعلق بحوالي 30 ألف الآن سجين، وهذا واحد الرقم قياسي وهو رقم كبير. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

شكرا السيد الرئيس.

يعني ما تشكوش، السيد المستشار المحترم، بأن سؤالكم ورقابتكم الآن على الحكومة عندها متنوع عملي مباشر، وهذا المقتضى إن شاء الله سيوجد طريقه إلى التفعيل بكل تأكيد في عهد هذه الحكومة المصممة على احترام القانون وتطبيق القانون والسير به إلى أبعد مدى.

مرة أخرى، أتهز هذه الفرصة لكي أناشد وأنادي وأهيب بالبرلمانيين المحترمين إلى تعميق هذا التكامل ديال الأدوار في النهوض بهذا الوضع ديال المجتمع السجني، من خلال طبع العمل الرقابي المحترم اللي كقتوموا به، ومن خلال كذلك المهام الاستطلاعية اللي أكيد أنها كتكون آلية من آليات التواصل بين الحكومة والبرلمان لاكتشاف الاختلالات اللي كائنة في أي قطاع قطاع من أجل أن نخرج إلى تدابير عملية من أجل ترقية هذا الموضوع. ولكن تأكدوا، وأشكركم بأن اليوم البرلمان بغرفتيه يدخل بفعالية إلى هذا القطاع وهذا الدور سيكون له آثار إيجابية على هذا القانون وعلى الوضع السجني. شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة.

ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة حول احترام حق الاتناء الحزبي والنقابي. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الفيدرالي، الأستاذ الراجح تفضل.

وزارة من الوزارات اللون ديال المسؤولين على مختلف الجهات والأقاليم هي لون الائتاء السياسي ديال الحزب المعني.
لذلك، أرجو أنه باش يكون المقارنة بين الكلام والفعل خص الإقلاع عن مثل هذه السلوكات والممارسات.
شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. لكم تعقيب السيد الوزير؟ تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية

وتحديث الإدارة:

شكرا السيد الرئيس.

اللي ابغيت نقول أولا وهو الآن عندنا واحد المنظومة قانونية اللي هي كنضمن التطبيق السليم لهاذ المقتضيات، يعني أشنو هما هاذ المبادئ؟ يعني تكافؤ الفرص، المساواة، الشفافية، الاستحقاق... إلخ، هاذو عندنا منظومة قانونية.

في هاذ المنظومة القانونية، أشنو عندنا؟ عندنا أولا النظام الأساسي للوظيفة العمومية، عندنا كذلك الدستور هو القانون الأسمى، عندنا كذلك القانون اللي عاد دوزناه في مجلسكم الموقر يعني اللي كيخص المناصب العليا، عندنا كذلك مرسوم اللي كيعلق بكل مناصب المسؤولية ديال رؤساء المصالح والأقسام تناع 2011.

إذن عندنا واحد المنظومة قانونية اللي هي متكاملة، والحكومة عازمة كل العزم باش تطبق تطبيق سليم لكل هاذ المبادئ، علاش؟ لأن المدخل الرئيسي للحكامة الجيدة، المدخل الرئيسي للفعالية في التدبير العمومي هو عبر تعيين الشخص المناسب في المكان المناسب، وربط المسؤولية بالمحاسبة. إذا ما امشينا في هاذ الاتجاه، فالتدبير والفعالية في العمل العمومي ما غاديش تكون، فهذا هو الهدف ديالنا الأساسي.

فيما يخص المرسوم اللي تكلمتو عليه، راه المرسوم فهو يعني في طور الإعداد، والقانون غادي يخرج إن شاء الله في الجريدة الرسمية في هاذ الأسبوع، وغادي نعرضه على مجلس الحكومة عما قريب باش نمشيو في الاتجاه اللي قلت فيه والحكومة بطبيعة الحال كنضمن التطبيق السليم لكل هاذ المقتضيات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثاني وموضوعه تبسيط وتحديث المساطر الإدارية، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضلوا السيد المستشار.

الموظفين في الائتاء النقابي والسياسي وعدم المساس بالحقوق ديالهم في ولوج المناصب وكذلك في الترقي، فأذكر بالخصوص الفصل 14 اللي كيمنع على الإدارة باش تاخذ بعين الاعتبار الائتاء النقابي أو السياسي في كل ما تعلق بالمسار المهني، كذلك كاي الفصل 20 اللي كيمنع على الإدارة باش تضم أو تدير في الملف ديالو أي إشارة للآراء السياسية أو النقابية أو الدينية، كذلك الفصل 22 اللي كينص على أن التوظيف خصو يتم وفق مساطر اللي كنضمن المساواة على جميع المرشحين، وهنا كنتكلم على المباراة، كذلك الفصلان 30 و40 فيما يخص الترقي في الدرجة.

ففيما يخص إسناد المسؤولية، كاي المرسوم ديال 25 نوفمبر 2011 اللي كيجدد كيفية تعيين رؤساء الأقسام والمصالح، وأهم المستجدات ديال هاذ المرسوم:

- أولا، تعميم مسطرة الإعلان عن المناصب الشاغرة؛

- فتح باب الترشيح في وجه جميع الموظفين والموظفات اللي كيتوفروا على الشروط؛

- وكذلك اعتماد أسلوب الائتاء في عملية اختيار المرشحين.

وزيادة على ذلك، كاي القانون اللي كيعلق بالمناصب العليا اللي حدد عدد من المبادئ والمعايير اللي خصها تطبق من أجل الولوج لهذه المناصب. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للأستاذ الرماح في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحيم الرماح:

في التعقيب، السيد الوزير، أعتقد أنه على مستوى الكلام، وهذا لا يعني التشكيك، بالعكس، أننا ما مختلفينش، لكن ألا ترون، السيد الوزير، ونحن في ظرفية ديال دستور بطبيعة الحال اللي كان إجماع ديال المغاربة حوله، أنه الترجمة الفعلية باش نعطيو واحد المصادقية للعمل خص يتبدل مجهود، لأنه تعرفو مع الأسف- في كثير من الأحيان أنه... الائتاء الحزبي والنقابي، هذا واقع. باغين في هاذ المرحلة، وهاذي مسألة جد مهمة باش تكون ترجمة ما بين الشئ اللي كيقولو والشئ اللي كيقطوه.

معنى إيه، أن القانون ديال رقم 02.12 واللي كنسألوكم كذلك فين وصل المرسوم التطبيقي حول التحضير ديال المرشحين والمرشحات للمناصب العليا؟ واش تم التهيء ديالو من جهة؟ من جهة أخرى تنقولو للسيد الوزير أنه من المفروض، بل من المطلوب، بل من الواجب أنه الآن ما نلقاوش الميز على المستوى العملي، على مستوى الفعلي، باش كل الكفاءات، من بعد ما غادي نجيو يتحددوا الناس اللي غادي ياخذوا مسؤوليات، تتخذ الكفاءة والنزاهة، كنعبر أنه مسألة أساسية، ولذلك ملي اختارنا نديرو السؤال في الزمان ديالو، اختارنا الظرف اللي كنديروه فيه لأنه غادي يصعب علينا من جديد أننا نلاحظ ممارسات من هذا القبيل، لأننا كلقاوه في بعض الأحيان

المستشار السيد محمد الكبوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

الإخوة المستشارين،

إن الظرفية المشحونة التي تعيشها الإدارة المغربية جراء تعقيد العديد من المساطر الإدارية، جعلت العديد من المواطنين عموما والمستثمرين على الخصوص يفقدون الثقة في الإدارة العمومية المغربية، وجعلتنا نصنف في مراتب غير مشرفة بين الدول، حيث تنتشر الرشوة والمحسوبية بشكل كبير داخل دواليها، رغم الإصلاحات التي تعرفها والتي لازالت للأسف لم تضع الأصبغ على ممكن الداء، ولازالت رزمة من المساطر تتطلب التبسيط وحسب التصريحات الرسمية حوالي 700 مسطرة.

السيد الوزير،

إن الإدارة المغربية مطالبة اليوم بإصلاح عميق ودقيق يتجه نحو التخفيف من عبء المساطر وتعقيدها، وتجعلها في قلب التحولات الكبيرة التي يعرفها العالم من أجل الاستجابة للحاجيات الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين والمقاولات، إذ لا ننسى أن جودة الخدمات المقدمة من طرف الإدارة العمومية أضحت إحدى العوامل الأساسية لتحسين مناخ الأعمال من أجل منافسة الدول في جلب الاستثمارات والرساميل الأجنبية اللازمة لتنمية بلادنا.

سؤالا، السيد الوزير، يتمحور حول حصيلة الأوراش المفتوحة في مجال الإصلاح الإداري عموما، والسبل الكفيلة في تبسيط المساطر الإدارية المعقدة والتي تؤثر سلبا على مرتبة بلادنا في تصنيفات الهيئات والمنظمات الدولية المهمة بالموضوع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير للجواب على السؤال، تفضل.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية**وتحديث الإدارة:**

السادة المستشارون المحترمون،

فعلا الموضوع ديال تبسيط المساطر هو موضوع مهم جدا لأنه:

أولا، عندو واحد التأثير على الحياة اليومية للمواطنين، يعني كبحسوا به المواطنين يوميا؛

ثانيا، عندو واحد التأثير كذلك على مناخ الأعمال، وبطبيعة الحال علاقة مناخ الأعمال مع الاستثمار هي علاقة وطيدة جدا.

ففيما يخص تبسيط المساطر، كين الهدف الأساسي والرؤية الأساسية للحكومة هي تعزيز الثقة ما بين المواطن والإدارة أو تعزيز ثقة المواطن في

الإدارة عبر:

1- تسهيل ولوج جميع المواطنين في جميع أنحاء المملكة للخدمات العمومية؛

2- تبسيط المساطر كهدف كذلك للجودة في هذه الخدمات العمومية، هذا مهم جدا؛

3- كما قلتم وتكلمتم عليه، وأنا أشاطركم، أنه الهدف بالنسبة للحكومة هو دعم وتعزيز الشفافية باش نخلصو ونخاربو الرشوة.

فالحكومة الآن هي اخذات واحد المقاربة جديدة، وهاذ المقاربة كهدف باش توضع لأول مرة برنامج إستراتيجية لتبسيط المساطر، هذه الإستراتيجية تركز أساسا على النقاط الآتية:

أولا، برنامج متعدد السنوات، ماشي غير برنامج كيقص غير بعض المساطر؛

ثانيا، باش يكونوا عندنا نتائج على المدى القريب، سطرنا واحد البرنامج استعجالي اللي كيقص 100 مسطرة، وهاذ 100 مسطرة الأكثر تداولا 70 بالنسبة للمواطن و30 بالنسبة للمقاول، فهاذ التبسيط غادي ييدا ابتداء من شهر شتنبر المقبل إن شاء الله.

إذن هاذو تدابير وإجراءات عملياتية واقعية، واللي غادي يكون عندها واحد الفعالية وواحد الوقع على المواطن في حياته اليومية.

ثالث نقطة هي تخصص توحيد المساطر من خلال اعتماد نموذج موحد على الصعيد الوطني، لأنه كتنلق نفس المسطرة كتطبق في طنجة في شكل، تطبق في أكادير ولا القنيطرة ولا الرباط ولا الدار البيضاء بشكل آخر، إذن الآن عندنا واحد المهجبة باش يكون هناك توحيد حول نموذج موحد على الصعيد الوطني، ويكون مصادق عليه (la certification)، كين واحد العملية ديال المصادقة؛

رابعاً، إخبار جميع المواطنين بهذا التبسيط، على ود هاذ الشي مزيان بنسطو، ولكن خصنا نخبرو كذلك المواطنين؛

خامساً، وضع آليات للتقييم والتدقيق، يعني راه ولو نوضعو هاذ المساطر خصنا نرجعو من بعد باش نشوفو واش هما مطبقين بالتمط اللي ابغينا احنايا. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. تفضل الأستاذ خيري للتعقيب عن جواب السيد الوزير.

المستشار السيد خيري بلخير:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

حقيقة ما يقال شيء ولكن الواقع، خصنا نعيشو الواقع، السيد الوزير، أن المعاناة اللي كيعانها المواطن، لا المستمر ولا المواطن العادي، أنا ابغيتكم

فالآن تبسيط المساطر عندنا واحد الرؤية شمولية، اللي فيها تبسيط المساطر، فيها الإدارة الإلكترونية، يعني كايين بعض المساطر اللي غادي توجع عبر البوابة الإلكترونية، وفيها كذلك مراكز الاتصال، وهذا كذلك غير كافي.

فالنظرة الشمولية الآن لتحديث الإدارة هي عبر تبسيط المساطر، عبر العامل البشري، واحنا ابدينا في نقاش مع الفرقاء الاجتماعيين باش نعيدو النظر كذلك في النظام الأساسي للوظيفة العمومية باش تكون الفعالية، باش تكون المرودية، باش تكون كذلك الأخلاقيات... إلخ.

وكاين العامل الثالث وهو سياسة اللاتمركز، إعادة النظر في التنظيمات الداخلية باش يكون توجه نحو المواطن عبر سياسة القرب، اللاتمركز الإداري، التعاقد داخل الإدارة، وهذا المنظور الشامل هو اللي غادي يعطينا المرودية في آخر المطاف ويعطينا النتيجة اللي ابغاها المواطن وابغاها المقابلة في الصالح العام. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة. ننتقل إلى السؤال الأخير المدرج في جدول أعمال هذه الجلسة وهو موجه إلى السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة حول ربط المناطق الجنوبية بالشبكة الوطنية للكهرباء، للمستشارين المحترمين السادة: يحفظه بجمارك، عبد الحميد السعداوي، سعيد ارزقي، المختار الجماني، سيدي صلوح الجماني، عمر ادخيل. الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد يحفظه بجمارك:

بسم الله الرحمن الرحيم. شكرا السيد الرئيس المحترم. السادة الوزراء المحترمين، السادة المستشارين المحترمين،

تعمل الحكومة منذ سنوات على تعميم الكهرباء بجل الأقاليم بل بالعالم القروي حتى تتمكن ساكنة الدواوير والمداشر المتواجدة بالمغرب العميق من الاستفادة من الطاقة الكهربائية، وهو عمل نجده رغم ضعف الوتيرة.

إلا أن الإشكالية التي أريد أن أطرحها هي أن بعض المناطق الجنوبية ومنها إقليم الداخلة لا زال يتزود بالكهرباء عن طريق الشبكة المستقلة عوض الشبكة الوطنية للكهرباء التي تعم جل أقاليم المملكة.

وعلى هذا الأساس، نريد، السيد الوزير المحترم أن نسألكم: ما هي الأسباب التي تتضرع بها الحكومة على عدم تعميم ربط جل الأقاليم بالشبكة الوطنية للكهرباء والبقاء على الشبكة المستقلة؟ وشكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب، تفضلوا

تبعوا شي واحد ابغى يستثمر ولا ابغى يمشي لشي إدارة كيفاش كيغاني مع الإدارة المغربية، راه هاذ الشي راه احنا كنهضو ولكن ما كنعلموش.

السيد الوزير،

الحقيقة اتنا باقين عاد ادخلتو لهاذ الحكومة، والأسئلة طرحناها مرارا، ولكن التمتع ما كاينش، ابغيناكم تاخذوا أي شيء عربون من كل منطقة عبرة لأي واحد مستثمر أو مواطن وتبعوه ونشوفوا أشنو المساطر والمعانة اللي كيغانيها والوقت الزمني. لما كيحي واحد المستثمر على سنة باش يطلب رخصة، سير لهاذي، جيب هاذي، كذلك رخصة البناء اللي بسيطة للعراقل اللي تتدار لها.

إذا كانت هاذ الحكومة قادرة على أن تحمي هذا المواطن تزيد للقدام، وإذا ما كانتش تقولو كل واحد اللي ابغى يدير شي حاجة يديرها في هاذ البلاد، راه احنا كنعيشو أنا نتقول لك بكل صراحة، السيد الوزير، احنا كنعيشو معانة، ومنهم احنا كبرلمانيين، رغم أننا كبرلماني وكنتعاملو هاذ المعاملة، أما ذاك المواطن العادي ما عرفتش آش كيديروا معه.

واحنا مستعدين نعطيكم ملفات، ولكن إذا الملفات غادي يقاوا تحت الرفوف، ولما نعطي الملفات، المندوب ولا المسؤول نتاع ذيك الإدارة يتصلوا به، راه اتصل بك فلان، ولا راه قال لنا فلان، ما كاينش التعامل بأنا غادي نحيمو المواطن وهناك المسؤول نعاقبوه على عدم الالتزام بالقانون. السيد الوزير، ابغينا واحد الدليل في كل قطاع يكون واحد...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، كاين الوقت ديال الإخوان اللي ابقي، احنا ما كنفوش السيد المستشار، احنا ما كنفوش، غير اسمح لي الله يجازيك بخير، ما عندناش عملية الخصم لأن بقي سؤال خصو يدوز في البث المباشر، أنا مؤمن على الوقت ديال كل المستشارين، وليس لمستشار معين، أرجوك. الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب في دقيقتين.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالوظيفة العمومية

وتحديث الإدارة:

السيد الرئيس،

أنا اللي ابغيت نقول لكم وهو خصنا نعطيوا اشوية الوقت باش تقدرو نشوفو النتائج نتاع التدابير اللي اخذيناها، راه فعلا كاين هناك مشاكل، ولكن عملنا إجراءات اللي هي عملياتية واللي كنتصورو أنها غادي تعطي نتيجة على المدى القريب، هاذي أول شيء.

ثاني شيء تكلمنا على المساطر، فعلا مهم جدا باش نبسطو المساطر، ولكن المساطر ما كنفوش فيها بوحدنا، عندنا واحد المنظور اللي هو شمولي، أشنو هو المنظور الشمولي؟ ولو نبسطو المساطر وكاين العامل البشري اللي ما كيطلبش ذاك الشيء بصفة سليمة ما غاديش تعطي نتيجة بطبيعة الحال.

السيد الوزير.

السيد فؤاد البويري، وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم على هذا السؤال المهم.

غير اللي قلتو، السيد المستشار، الحكومة الآن هي بصدد انطلاقة وتكميل للبرنامج الوطني لتزويد القرى بالكهرباء، وهذا برنامج مهم جدا، والآن وصلنا لواحد النسبة مئوية ديال 97,5% من القرى المزودة بالطاقة الكهربائية.

بالنسبة لربط التجمعات السكنية بالشبكة الوطنية، هناك المكتب الوطني للكهرباء والماء الشروب يأخذ بعين الاعتبار عدة اعتبارات تقنية، ومن هذه الاعتبارات هي المسافة بين هذه التجمعات السكنية ومحطات توليد الكهرباء، ثم عدد الساكنة ونسبة الاستهلاك من الكهرباء، إذن هاذو معايير تقنية واقتصادية.

بالنسبة للمناطق الجنوبية، المشاريع التي أنجزت مكنت هذه الأقاليم من رفع نسبة الكهرباء إلى 99% من الساكنة، وهذا جد مهم، ولكن في بعض الأحيان بالربط مع الشبكة الوطنية، وفي بعض الأحيان بالتوليد وبشبكة محلية.

بالنسبة لمنطقة الداخلة اللي تكلمت عليها في سؤالكم، في هذه المنطقة الآن عندنا توليد الكهرباء عن طريق مولدات ديزيل، مجموعة ديزيل، لأنه في مدينة الداخلة الآن الاستهلاك يبقى معتدل، كايين 19 ميغاواط في الساعة سنة 2012 تقريبا، وهذا الكهرباء التوليد ديالها يتم عبر 3 مجموعات ديزيل من 7 ميغاواط، وعززنا هذه المحطة الحرارية بمجموعة رابعة بقدره 16,5 ميغاواط، وهذا تم تشغيلها يوم 14 يناير 2010.

ولكن في نفس الوقت عندنا برنامج لربط الأقاليم الجنوبية بالشبكة الوطنية، والآن كايين واحد الخط مهم من صنف 400 kVA اللي غادي يربط ما بين أكادير والعيون على مسافة 600 كلم، والآن بدأنا في إنجاز الشطر الأول من هذا الخط ما بين أكادير وطانطان، على مسافة 340 كلم، وكايين إعلان عن طلب العروض المتعلقة بالشطر الثاني الذي سيربط ما بين طانطان والعيون.

ثم إن شاء الله في المستقبل هاذ الأشغال غادي ينتهي في غضون سنة 2014...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. تفضل السيد المستشار للتعقيب.

المستشار السيد يحفظه بجمارك:

شكرا السيد الوزير على جوابكم.

وكما تعلمون فإن جل المناطق المغربية تم ربطها بالشبكة الوطنية للكهرباء، بينما لا تزال مدينة الداخلة تتوفر على شبكة مستقلة عن الشبكة

الوطنية، فهي تتوفر على محطة حرارية تعتبر المصدر الوحيد للكهرباء في المدينة، وهو ما نعتبره غير كافي، نظرا للتوسع العمراني الكبير للمدينة ومؤهلاتها الاقتصادية والسياحية، علما أنها صنفت من طرف مجلة نيويورك تايمز من أهم الوجهات السياحية عالميا.

فبالرغم من الجهود المبذولة من أجل تزويد دائم وغير متقطع للمدينة، فإن عدم وجود الشبكة الوطنية يشكل تهديدا لانقطاع التيار الكهربائي عن المدينة، علما السيد الوزير أن الشبكة تم إيصالها إلى مدينة بوجدور منذ سنوات دون أن تمتد إلى مدينة الداخلة.

ولهذا أملنا، السيد الوزير، أن تعملوا في مشاريعكم المستقبلية في القريب لفك العزلة عن مدينة الداخلة وعدم استثنائها وربطها بالشبكة الوطنية للكهرباء، كالمشروع، السيد الوزير المحترم، أن اتصالات المغرب قامت بإنجاز مشروع الألياف البصرية اللي هو ورش من الأوراش الكبرى، وبعد الأوراش التي عرفتها المناطق الجنوبية بتضافر جهود كل من المتدخلين، وأخص بالذكر وكالة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأقاليم الجنوبية والمديرية العامة للجماعات المحلية والمجالس المنتخبة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير إن كان لكم تعقيب، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس. شكرا السيد المستشار.

أنا متفق معك، مدينة الداخلة مدينة جميلة وعزيرة علينا ولها مستقبل زاهر إن شاء الله.

وأنا اللي قلت هو أنه الآن نحن بصدد إنجاز خط للتيار العالي ما بين أكادير والعيون، لأنه الاستثمار سيكون تدريجي، وهاذ الخط الاستثمار ديالو تقريبا مليار درهم، وغادي ينتهي إن شاء الله في غضون سنة 2014.

وعندنا مشروع نحن بصدد انتهاء الدراسة للربط ما بين بوجدور والداخلة على مسافة 350 كلم، وإن شاء الله هاذ الاستثمار يعني يقدر بـ 500 مليون درهم، وهاذ الاستثمار إن شاء الله غادي نبدأ فيه بعد انتهاء الشطر الأول والإيصال إلى العيون ويعني من المرتقب الوصول في سنة 2018، وغادي يكون ذاك الساعات الربط بخط من تيار 225 kVA، وغادي يكون آنذاك الربط كامل لجل مناطق المملكة.

والسبب هو سبب اقتصادي فقط، واستثمار مهم اللي كيخصنا نربحوه تدريجيا باش يكون المكتب الوطني للماء والكهرباء عندو القدرة المالية والتقنية لهاذ الاستثمار، وثانيا لحد الآن المدينة مزودة، كما قلت وأذكرها، بثلاثة مجموعات ديزيل، ومجموعة رابعة منذ يناير سنة 2010، وهذا كافي لاستهلاك الطاقة الكهربائية بمدينة الداخلة وضواحيها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، وشكرا للجميع من ساهم في هذه الجلسة.
وننتقل للجلسة المخصصة للتشريع مباشرة.